

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستري في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2021-2016

تحت إشراف :
د. بوضياف مختار

من إعداد الطالبين:

➤ خليل إلیاس

➤ دحمون موسى

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اسم ولقب الاستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر - أ -	د. رسول حميد
مشرفا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر - ب -	د. مختار بوضياف
مناقشا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر - ب -	د. بلحنيش عبد الرحمان

السنة الجامعية: 2024/2023

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محمد أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2021-2016

تحت إشراف :
د. بوضياف مختار

من إعداد الطالبين:

➤ خليل إلياس

➤ دحمون موسى

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	اسم ولقب الاستاذ
رئيسا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر - أ-	د. رسول حميد
مشرفا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر - ب-	د. مختار بوضياف
مناقشا	جامعة البويرة	أستاذ محاضر - ب-	د. بلحنيش عب الرحمان

السنة الجامعية: 2024/2023



شكر و عرفان



الحمد لله سبحانه و تعالى الذي أنعم علينا بنعمة العلم ، نحمدك يارب حمداً يليق
بجلال وجهك وعظيم سلطانتك

ونصلي ونسلم على من بُعثَ رحمة للعالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى
آله وأصحابه أجمعين إلى يوم الدين

نتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدنا في هذا العمل من قريب أو من بعيد
ونخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور بوضياف مختار

على توجيهاته ومساعداته القيمة لنا في هذا العمل

إلى كل من علمنا و أنار لنا درب النجاح في حياتنا لكم منا كل

التقدير و الإحترام



إهداء



الحمد لله الذي رزقنا العلم وخلقنا بالحلم وتوجنا بالتقوى وبارك
لنا بالعافية وبعد

أهدي هذا الجهد المتواضع للذين رسموا لنا معالم الطريق إلى الأخلاق الفاضلة و
العلوم النافعة

إلى الوالدين العزيزين أمي وأبي بارك الله فيهما وعافهما من كل سوء
إلى عائلتي الصغيرة ، رفيقة دربي ، إلى عصفوريا الصغيرين أشواق ولؤي

إلى إخوتي و أخواتي وأبنائهم جميعا كل باسمه

إلى زميلي موسى الذي شاركني هذا البحث

إلى كل من علمنا بأمانة وإخلاص طوال مشوارنا الدراسي

إلى كل الأصدقاء و زملاء الدراسة وزملاء العمل دون استثناء

إلى كل من ساعدنا في هذا البحث نهدي ثمرة جهدنا

و الحمد لله رب العالمين



خليل إلياس

إهداء



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد
أهدي هذا العمل
إلى الوالدين العزيزين أمي وأبي بارك الله فيهما وعافهما من كل سوء
إلى عائلتي الصغيرة ، زوجتي و أولادي
إلى إخوتي و أخواتي وأبنائهم
إلى زميلي إلياس الذي شاركني هذه المذكرة
إلى كل من علمنا طوال مشوارنا الدراسي
إلى كل الأصدقاء و الزملاء
إلى كل من ساعدنا في هذا البحث
و الحمد لله رب العالمين



دحمون موسى

الملخص:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى موضوع بالغ الأهمية والذي هو دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2016. 2021 ، ومن هذا الباب تم طرح الإشكالية الأتية : ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2016. 2021 ، وقادنا هذا البحث إلى محاولة معرفة مختلف أنواع وأدوات السياسة النقدية المستخدمة من قبل البنك المركزي ، خلال هذه الفترة من الدراسة وكذا تسليط الضوء على تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها ، ومحاولة معرفة مدى انعكاس السياسة النقدية على الإستقرار النقدي من خلال دراسة معدل معامل الإستقرار النقدي ، وقد استنتجنا أن البنك المركزي يعتمد على عدة أدوات منها أداة استرجاع السيولة والمعدل التوجيهي لسعر الفائدة و التسهيلات الدائمة للقروض لامتصاص الفائض من السيولة بشكل أسرع من أداة الإحتياطي الإجباري في حين باقي الأدوات كانت غير فعالة ، كما أن المعروض النقدي عرف تطورا كبيرا وتزايد مستمر ، كان من نتائجه أنه صعب التحكم في الإستقرار النقدي من خلال السياسة النقدية بطريقة جيدة و فعالة .

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية ، الإستقرار النقدي ، البنك المركزي ، معامل الإستقرار النقدي

I. Abstract:

In this study, we touched on a very important topic, which is the role of monetary policy in achieving monetary stability in Algeria for the period 2016-2021, and from this section the following problem was raised: **What is the role of monetary policy in achieving monetary stability in Algeria during the period 2016-2021**, and we led This research aims to try to know the various types and tools of monetary policy used by the Central Bank, during this period of study, as well as to shed light on the development of the monetary mass and its counterparts, and to try to know the extent to which monetary policy reflects monetary stability through studying the monetary stability coefficient rate , we have concluded that the Central Bank relies on several tools, including the liquidity recovery tool, the guiding interest rate, and permanent loan facilities, to absorb the surplus liquidity faster than the compulsory reserve tool, while the rest of the tools were ineffective, and the money supply witnessed great development and continuous increase. One of its results is that it makes it difficult to control monetary stability through monetary policy in a good and effective way.

Keywords: monetary policy, monetary stability, central bank, monetary stability factor

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	البسمة
I	شكر و عرفان
II	الإهداءات
III	الملخص
IV	فهرس المحتويات
V	قائمة الجداول
VI	قائمة الأشكال
VIII	مقدمة
ص 7 - ص 19	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
07	تمهيد الفصل
08	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية لدى المدارس الإقتصادية
08	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية
08	المطلب الثاني: اتجاهات السياسة النقدية لدى المدارس الإقتصادية
10	المطلب الثالث: قنوت إبلاغ السياسة النقدية
11	المبحث الثاني: أنواع السياسة النقدية و أهدافها وأدوات تنفيذها
11	المطلب الأول: أنواع السياسة النقدية
11	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
15	المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة النقدية
17	المبحث الثالث: السياسة النقدية غير التقليدية
17	المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية
17	المطلب الثاني: شروط تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية
18	المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية
19	خلاصة الفصل
ص 21 - ص 30	الفصل الثاني: الإطار النظري للإستقرار النقدي في الفكر الإقتصادي
21	تمهيد الفصل
22	المبحث الأول: ماهية الإستقرار النقدي في النظريات الإقتصادية وأهميته
22	المطلب الأول: مفهوم الإستقرار النقدي
22	المطلب الثاني: الإستقرار النقدي في النظريات الإقتصادية
24	المطلب الثالث: إجراءات تحقيق الإستقرار النقدي

25	المبحث الثاني: مؤشرات و معايير قياس الإستقرار النقدي
25	المطلب الأول: مؤشرات الإستقرار النقدي
25	المطلب الثاني: معايير الإستقرار النقدي
27	المطلب الثالث: قياس الإستقرار النقدي
28	المبحث الثالث: انعكاسات تنفيذ السياسة النقدية على الإستقرار النقدي
28	المطلب الأول: انعكاس تنفيذ السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي
29	المطلب الثاني: انعكاس تنفيذ السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الخارجي
30	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2016-2021	
32	تمهيد الفصل
33	المبحث الأول: التمويل غير التقليدي والإستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة
33	المطلب الأول: معايير الإستقرار النقدي في الجزائر
35	المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي وعرض النقود والتضخم
36	المطلب الثالث : سعر صرف الدينار
38	المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر خلال هذه الفترة
38	المطلب الأول: أداة معدل إعادة الخصم
39	المطلب الثاني: أداة الإحتياطي الإجباري
39	المطلب الثالث : أداة السوق المفتوحة
40	المطلب الرابع : أدوات أخرى للسياسة النقدية
43	المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة
43	المطلب الأول: دور السياسة النقدية في تعديل معدلات التضخم
44	المطلب الثاني: دور السياسة النقدية في محاربة البطالة
46	المطلب الثالث : دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي
47	خلاصة الفصل
51	الخاتمة
55	قائمة المراجع

قائمة الجداول و الأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
33	معامل الإستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2016 - 2021	01
34	معيار فائض عرض النقود في الجزائر للفترة 2016 - 2021	02
35	صافي الأصول الأجنبية وعرض النقود والتضخم في الجزائر للفترة 2016 - 2021	03
36	أسعار البترول واحتياطات الصرف الأجنبي ومتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو مقابل الدينار الجزائري للفترة 2016 - 2021	04
38	معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر 2016 / 2021	05
39	تطور معدلات الاحتياطي الإجباري لبنك الجزائر 2016 / 2021	06
43	تطور معدل التضخم للفترة 2016 / 2021	07
44	تطور نسب البطالة و التشغيل في الجزائر للفترة 2016 / 2021	08
46	تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة 2016 / 2021	09

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أسعار البترول واحتياطيات الصرف الأجنبي ومتوسط سعر صرف الدولار الأمريكي واليورو مقابل الدينار الجزائري للفترة 2016 - 2021	37
02	تمثيل نسب التشغيل و البطالة و التضخم في الجزائر 2016 / 2021	49

مقدمة

1. تمهيد :

يمثل الإستقرار الإقتصادي أحد الأهداف الكبرى التي تسعى إليها دول العالم كلها ، ولتحقيق ذلك اختلفت السياسات الإقتصادية التي تبنتها البلدان من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف ، أهمها تحقيق معدل ايجابي للنمو الإقتصادي وكذلك الحد من معدلات التضخم و البطالة .

حيث تشكل الأزمات الإقتصادية تهديدا حقيقيا لإقتصاديات الدول خاصة النامية منها ، ولمواجهة هذه التحديات اتبعت الدول سياسات إقتصادية مختلفة بأدوات متعددة وذلك للتخفيف من حدة الأزمات النقدية و المالية التي تواجهها .

و للسياسة النقدية دور هام جدا في تنظيم عرض النقود و التحكم في السيولة و الإئتمان و السياسة الإقتصادية المنتهجة وذلك لتأثيرها على المتغيرات الإقتصادية كالتضخم و البطالة و الإستثمار و الأسعار ، كما تعتبر أداة لتصحيح وتقويم الوضع الإقتصادي وميزان المدفوعات وذلك من خلال مجموعة من الأدوات و الإجراءات التي تقوم البنوك المركزية باتخاذها .

حيث كانت الأوضاع الإقتصادية للجزائر في حالة سيئة تمثلت في تدهور مؤشرات التنمية بشكل عام ، واختلال التوازنات الإقتصادية الداخلية كانخفاض القدرة الشرائية بسبب معدلات التضخم المرتفعة .

وبعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 أصبحت السياسة النقدية في الجزائر ذات دور مهم في تنظيم العرض النقدي بغية تحقيق الإستقرار في السوق النقدي الداخلي .

ووفقا لهذا اتبعت الجزائر عديد السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بالاستعانة بالهيئات المالية الدولية ، و التي تهدف الى فرض قواعد إقتصاد السوق و التي تستخدم السياسة النقدية كوسيلة لتحقيق الإستقرار الداخلي وذلك من خلال التحكم في الكتلة النقدية وضبط التضخم و العمل على تحقيق فائض ميزان المدفوعات و استرجاع فائض السيولة .

وبسبب الكثير من التغيرات التي عاشها الإقتصاد الجزائري بسبب ارتفاع التدفقات الخارجية الناتجة عن ارتفاع عائدات المحروقات منذ سنة 2000 م ، ما انعكس على تشكّل فوائض نقدية كبيرة أدت إلى زيادة في معدل التضخم ، مما جعل البنك المركزي يتدخل بتنشيط أدوات جديدة للسياسة النقدية من أجل امتصاص الفوائض النقدية وخفض معدل التضخم .

وفي خضم هذه الأحداث برزت أمانا الإشكالية التالية .

2. إشكالية الدراسة:

ومن خلال ما أوردناه سابقا تظهر اشكالية الدراسة في التساؤل الأساسي التالي:



ما هو دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر للفترة من 2016 - 2021 ؟

وعلى ضوء هذا التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- (1) ما هو الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية و الاستقرار النقدي في السياسة الإقتصادية ؟
- (2) ماهي أدوات السياسة النقدية التي انتهجها بنك الجزائر خلال فترة الدراسة ؟
- (3) ما مدى تحقيق الجزائر للإستقرار النقدي كهدف للسياسة النقدية في الفترة 2016- 2021 ؟

3. فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة يمكن طرح الفرضيات التالية:

- (1) تعمل السياسة النقدية على تحقيق الإستقرار النقدي كهدف رئيسي للسلطة النقدية لزيادة دورها وفعاليتها .
- (2) تنوع الأدوات النقدية المستخدمة في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة .
- (3) انعكاسات السياسة النقدية على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة وكذلك دورها في التأثير على المؤشرات الإقتصادية.

4. مبررات اختيار موضوع الدراسة:

يعود اختيار هذا الموضوع إلى جملة من المبررات منها:

- الدور الكبير الذي تلعبه السياسة النقدية في الحفاظ على استقرار المؤشرات الإقتصادية .
- التطرق للأدوات المستعملة في الحفاظ على الإستقرار النقدي .
- مدى تحقيق السياسة النقدية لأهدافها في الجزائر لهذه الفترة .

5. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

- ✓ معرفة تأثيرات السياسة النقدية على المتغيرات الإقتصادية وكيفية التحكم فيها و توجيهها من أجل تحقيق الإستقرار النقدي .
- ✓ المساهمة في تحليل دور السياسة الإقتصادية و مدى نجاعتها في ضبط المتغيرات الإقتصادية من سنة 2016 الى 2021 .
- ✓ الحكم على مدى نجاح أو فشل أدوات السياسة النقدية المنتهجة في ضبط المتغيرات الإقتصادية و خاصة الإستقرار النقدي في مرحلة الدراسة .

6. أهداف الدراسة:



تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها ما يلي:

- الإجابة عن الإشكالية المتمثلة في دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في هذه الفترة.
- إبراز أهم النظريات والأدوات المستعملة لتحقيق أهداف السياسة النقدية.
- تأثير الاستقرار النقدي على معدل التضخم في هذه الفترة.
- مدى نجاعة أدوات السياسة النقدية المطبقة لتحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر لهذه الفترة

7. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود التي أجريت في إطارها هذه الدراسة فيما يلي:

- **الحدود المكانية:** لقد قمنا بهذه الدراسة عن الإقتصاد الجزائري باعتباره أحد الإقتصاديات النامية التي تعاني مشاكل إقتصادية ، وعدم استقرار المؤشرات الإقتصادية الكلية لمعرفة السياسة النقدية المنتهجة من قبل الجزائر للحفاظ على استقرار هذه المؤشرات .
- **الحدود الزمانية:** سيتم باذن الله دراسة هذا الموضوع بالنسبة للفترة من 2016 الى 2021 على أساس أنها تميزت بأزمات مختلفة التي أثرت بشكل مباشر في عدم الإستقرار النقدي كانخفاض عائدات المحروقات و كذا أزمة جائحة كورونا وكذلك الأوضاع السياسية السائدة في الجزائر في هذه الفترة .

8. منهج الدراسة والأدوات المستعملة:

تتطوي هذه الدراسة على جانبين اساسين هما :

- ✓ جانب نظري تاريخي تطرقنا فيه إلى مفاهيم السياسة النقدية و الاستقرار النقدي في المدارس الاقتصادية المتعاقبة .
- ✓ جانب تطبيقي الذي اعتمدنا فيه على المنهج الوصفي التحليلي لكافة البيانات المتعلقة بالدراسة وتغيراتها خلال الفترة 2016 - 2021 .

9. صعوبات الدراسة:

من بين العراقيل التي تم مواجهتها أثناء إعداد هذه الدراسة ما يلي:

- صعوبة التطرق لجميع محتويات الموضوع لتشعبها وتعددتها .
- عدم القدرة على حصر جميع موارد الدراسة لكثرتها .



10. الدراسات السابقة:

- اكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2009 ، أطروحة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2010 - 2011 ، التي تطرقت إلى الإشكالية التالية : ما مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ؟
وكان الهدف منها اظهار دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي مع العرض الحقيقي للسلع و الخدمات ، وكيف تحقق السياسة النقدية أهدافها النهائية .
- عزازي سامية ، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1990-2021 ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2022-2023 .
أين تطرقت إلى الإشكالية التالية : ما مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في المساهمة في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 .
- بلخضر محمد النذير ، دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الداخلي النقدي 1970-2016 دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر تخصص مالية وبنوك ، جامعة تيارت ، 2018-2019 .
أين تطرق إلى الإشكالية الآتية : إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر ؟
حيث أن هدف الدراسة هو الوقوف على مدى تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر و كذلك استقلالية البنك المركزي بعد قانون 10/90 في أداء مهامه .

11. هيكل الدراسة:

- من أجل الإجابة على جملة التساؤلات المطروحة، ومعالجة موضوع الدراسة، تم تقسيم هذه الأخيرة إلى مجموعة من الفصول تسبقها مقدمة وتليها خاتمة، وذلك وفقا للشكل التالي:
- **الفصل الأول:** تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية في المدارس الإقتصادية كالاتجاهات والأدوات .
 - **الفصل الثاني:** تم التطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للإستقرار النقدي من خلال مؤشراتته و معاييره وانعكاسات تنفيذ السياسة النقدية عليه .



➤ **الفصل الثالث :** تناول دور السياسة النقدية المتبعة في الجزائر في تحقيق الإستقرار النقدي خلال الفترة 2016- 2021 ، ومدى نجاعة الأدوات المستعملة من قبل البنك المركزي في تأثيرها على متغيرات الإستقرار النقدي .

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية أحد أقسام السياسة الإقتصادية التي انتهجتها الدول لمحاربة المتغيرات الإقتصادية ، والتي تمثل وسيلة من وسائل السياسة الإقتصادية الكلية ، تستخدمها الدول إلى جانب سياسات أخرى كالسياسة المالية و سياسة الأجور و التجارية و الأسعار للتأثير على كفاءة القطاع الإنتاجي من خلال تأثيرها على المتغيرات الإقتصادية الاسمية و الحقيقية ، وحتى تؤدي السياسة النقدية دورها لا بد أن تتماشى مع النظام الإقتصادي وكذا معالجة المشاكل التي يعاني منها ، و التي تختلف من إقتصاد إلى آخر .

وانطلاقاً من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية لدى المدارس الإقتصادية

المبحث الثاني: أنواع السياسة النقدية و أهدافها وأدواتها

المبحث الثالث : السياسة النقدية غير التقليدية

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية لدى المدارس الإقتصادية

يخضع اصدار النقود وكيفية استعمالها إلى ضوابط و قواعد تضعها البنوك المركزية في اطار السياسة

النقدية ، فما هو مفهوم السياسة النقدية . وماهي اتجاهاتها ف المدارس الفكرية ؟ وماهي مراحل تطورها ؟

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية

يعتبر مصطلح السياسة النقدية من المصطلحات المحدثه نسبيا، حيث ظهر في القرن التاسع عشر فقط، ثم أخذ الإهتمام بالسياسة النقدية يتزايد خاصة أثناء الأزمات النقدية وعدم الإستقرار الإقتصادي الذي شهده القرن 20، ونظرا للدور الهام الذي تؤديه النقود في الإقتصاديات الحديثة .

التعريف الأول: السياسة النقدية هي مجموعة الوسائل التي تستخدمها السلطات النقدية المسيطرة على شؤون النقد و الائتمان، وتتم هذه الهيمنة بإحداث تأثير في عرض النقود بما يلائم الظروف الإقتصادية المحيطة ، وهذا بهدف طرح كمية إضافية من النقود أو امتصاص السيولة الزائدة ، وبعبارة أخرى السياسة النقدية هي كل ما يقوم به البنك المركزي من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه بصورة كاملة ومنتزعة .¹

التعريف الثاني: تعبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي يجب على السلطات النقدية أن تقوم بها من أجل ضبط عرض النقود أو التوسع فيها ليتماشى وحاجة المتعاملين الإقتصاديين².

التعريف الثالث: تعرف السياسة النقدية بأنها جميع الوسائل المختلفة التي تستخدمها السلطات المخولة بشؤون النقد والائتمان لتحقيق هدف اقتصادي محدد مسبقا، وذلك بإحداث تأثير على النقود ، إذ أن الإعتقاد بوجود علاقة ما بين المتغيرات الإقتصادية والتغيرات في عرض النقود من شأنه السيطرة على هذه المتغيرات من خلال التأثير على حجم الائتمان داخل الإقتصاد³.

المطلب الثاني: اتجاهات السياسة النقدية لدى المدارس الإقتصادية

نظرا للأهمي البالغة للسياسة النقدية والدور الكبير الذي تلعبه في زيادة النمو الإقتصادي ، حيث جعلها ذلك تتطور وتمر بعدة مراحل ، لذلك يجب علينا التعرف على هذه المراحل من خلال المدارس الإقتصادية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية و ذلك كالتالي :

¹ عقيل جاسم عبد الله، محاضرات ف النظريات والسياسات النقدية ،مكتبة حامد للنشر، عمان، 1999 ص 207.

² عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 53 .

³ محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى، 2006، ص 112 .

1. **السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي:** لقد اعتبرت المدرسة الكلاسيكية أن النمو يتحقق تلقائياً دون تدخل الدولة في الإقتصاد ، وقد اعتقدوا أن التوازن الإقتصادي يتحقق دائماً عند مستوى التشغيل الكامل مع افتراضهم لحيادية النقود ، حيث يقتصر أثر التغير في كمية النقود على إحداث تغير مقابل في قيمتها دون المساس بالنشاط الإقتصادي ، و قد صاغ الإقتصاديون أفكارهم في نظرية أطلقوا عليها اسم **النظرية الكمية للنقود** التي تؤكد أن مصدر التغير في الأسعار ناتج عن مقدار التغير في كمية النقود فقط ، وأن التوسع فيه يؤدي إلى حدوث التضخم مع افتراض سلوك الوحدات الإقتصادية سوف تتكيف ذاتياً مع توقعات استمرار التضخم ، آخذين بالاعتبار عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية وثبات حجم الإنتاج لذا فإن النظرية الكمية للنقود قد أولت اهتمامها بالتغيرات التي تحصل في كمية النقود و التي تنعكس تغير المستوى العام للأسعار¹.

2. **السياسة النقدية في الفكر الكينزي :** يعتبر كينز أول من أشار بعدم فعالية السياسة النقدية بعد أزمة الكساد الكبير ، طالما أن الزيادة في النقود وطرحها في الأسواق لا يؤدي إلى استثمارها بل يحتفظ بها على شكل اكتناز وهذا يعني استحالة الزيادة في الناتج القومي عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية عندما تبلغ أسعار الفائدة أدنى مستوى لها ، ومن هذا نادى كينز باعتماد السياسة المالية لزيادة حجم الانتاج و التخلص من حالة الكساد وذلك بسبب عدم قدرة السياسة النقدية من الوصول إلى حلول لأزمة 1929 م حيث دعا للإهتمام بالسياسة المالية للخروج من الأزمة وذلك بين الحربين العالميتين ، وهكذا بدا لكينز أن السياسة المالية ، في المرتبة الأولى ويجب منح دور أكبر لتدخل الدولة بالسياسة المالية الذي يستند إلى الإصدار النقدي أو الدين العام وقد بنى كينز نظريته على أساس ثبات الأسعار و الأجور في المدى القصير².

3. **السياسة النقدية في الفكر النقدي :** على الرغم من أهمية الأفكار التي جاءت بها النظرية الكينزية في معالجة أزمة 1929 م وسيطرتها حتى ما بعد سنوات الحرب العالمية الثانية ، و التي تبنت عجز الفكر التقليدي عن معالجة هذه الأزمة ، و بالنظر لإختلاف الأزمات التي تعاني منها الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية وبظهور أزمة جديدة "التضخم الركودي " أدى الى تبني الأفكار النقدية التقليدية وبصيغ جديدة أعادت الروح وبرز ما يعرف بمدرسة شيكاغو على رأسها "ميلتون فيريدمان " ، حيث تصور أن السياسة النقدية المعاصرة تكمن في التأثير على النشاط الإقتصادي بهدف تحقيق الإستقرار و النمو وذلك بالتأثير في الطلب و العرض الكليين فضلاً على أن السياسة النقدية المعاصرة لا يمكنها التأثير على النشاط الإقتصادي بصورة فعالة³.

1 رجاء الربيعي ، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي ، دار أمانة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2014 ، ص77
2 جناوي شيماء ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي حالة الجزائر -2001-2019 ، مذكرة ماستر علوم اقتصادية ، جامعة المسيلة ، 2020-2021 ، ص 6-7 .

3 عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف ، دار مجدلاوي للنشر ، ط2 ، الأردن 1999 ، ص209-210

المطلب الثالث: قنوات إبلاغ السياسة النقدية

قنوات إبلاغ السياسة النقدية هي الطريق الذي يُبلَّغُ أثر أدواتها إلى الهدف النهائي من خلال إختيار الهدف الوسيطي وهي أربع قنوات :

1. قناة معدلات الفائدة : عن طريق تغيير معدل الفائدة التوجيهي من قبل البنك المركزي تتغير باقي معدلات الفائدة الإسمية السائدة في السوق النقدية ، لكن أثر هذا التغيير لا يظهر في المدى القصير على مستوى الأسعار التي لا تستجيب بسرعة لهذا التغيير ، وهذا راجع إلى أن المؤسسات الإنتاجية لا تملك مرونة عالية في تعديل أسعار منتجاتها بين اللحظة و الأخرى لكن في حالة تغيرت معدلات الفائدة الحقيقية الدائنة لدى البنوك ، بحيث انخفاض معدلات الفائدة الدائنة يقلل من الإدخار ويشجع الإستهلاك ، فيرفع الطلب الكلي على السلع و الخدمات ما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى توازن مستويات الأسعار والعكس في حالة ارتفاع معدلات الفائدة¹.

2. قناة القرض المصرفي : يتدخل البنك المركزي من خلال سياسته ليؤثر على عرض النقود المصرفية وعلى الطلب عليها من ناحيتين :

- من ناحية عروض القروض المصرفية : يستطيع البنك المركزي أن يغير من حجمها من خلال التعديل بالرفع أو الخفض وفي تكلفة إعادة التمويل أي معدل الفائدة التوجيهي التي يفرضها على البنوك التجارية التي تقوم هي الأخرى بتعديل معدل الفائدة على القروض.
- من ناحية الطلب على القروض المصرفية : فان ارتفاع أو انخفاض معدلات الفائدة المدينة يؤثر على حجم القروض التي يطلبها الأفراد و المؤسسات وفي الأخير يتأثر مستوى الإستثمار بالزيادة و النقصان حسب الإتجاه الذي رسمه البنك المركزي .

3. قناة سعر الصرف : إن انخفاض معدلات الفائدة المحلية يقلل من حجم الودائع لدى البنوك خاصة تلك التي يحتفظ بها المستثمرون الأجانب و بالتالي يقلل الطلب على العملات المحلية ويرتفع بذلك سعر الصرف ، فتصبح أسعار المنتجات الوطنية أكثر تنافسية و يزيد الطلب الأجنبي وتقل الواردات ويتحسن ميزان المدفوعات ومنه الدخل الكلي و العكس.

4. قناة أسعار السندات : نظرا للعلاقة العكسية الموجودة بين مستويات أسعار الفائدة وقيمة السندات المالية ، فأى انخفاض في نسبة الفائدة سيؤدي حتما الى ارتفاع قيمة السندات وفي حالة تقديم الأوراق المالية من قبل المؤسسات الإنتاجية كضمان للبنوك مقابل الحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم ، فإنها تمكنهم في حالة ارتفاع قيمها من الاستفادة من مبالغ مالية كبيرة في شكل قروض استثمارية ، و العكس يحدث في حالة ارتفاع معدلات الفائدة على السندات².

1 لعلو موسى بخاري ، تقييم سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2009 ، ص 94 .
2 فريحة نشيدة ، دور السياسة النقدية في الاستقرار النقدي الداخلي 1970-2013- حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2016-2017 ، ص 8 .

المبحث الثاني: أنواع السياسة النقدية و أهدافها وأدواتها

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهدافها في ضبط مؤشرات الإستقرار الإقتصادي عند المستوى المستهدف و المطلوب ، وذلك عن طريق عدة أدوات تنفذ بها .

المطلب الأول: أنواع السياسة النقدية

يعتمد نوع السياسة النقدية على الأسباب الداعية لاستخدام هذه السياسة ، وبناءاً على ذلك يستخدم البنك المركزي نوعين منها ، وذلك حسب مستلزمات الوضعية الإقتصادية حيث يمكن تقسيم السياسة النقدية إلى :

- **سياسة نقدية انكماشية** : يتبع السلطة النقدية سياسة تقييدية للإئتمان و خفض عرض النقود في الإقتصاد لكبح الطلب الكلي وزيادة معدل الفائدة وخفض القدرة الشرائية ، وهنا تسعى السياسة الإقتصادية إلى تقليل عرض النقود المتداولة في الإقتصاد ، من خلال المضاعف النقدي وذلك بالتأثير العكسي على مكونات عرض النقود في السوق لمحاربة التضخم .
- **سياسة نقدية توسعية** : تهتم هذه السياسة بزيادة الطلب الكلي من خلال رفع القدرة الشرائية ، وذلك بزيادة حجم النقود المتداولة في الإقتصاد ، ويستخدم هذا النوع من السياسات في معالجة مشكلة البطالة و الركود ، بالإضافة إلى تدعيم زيادة الإستثمار وتحقيق معدل نمو مرتفع للمساهمة في التنمية عبر خلق النقود¹.

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية باعتبارها من وسائل السياسة الإقتصادية لتحقيق نفس أهداف السياسة الإقتصادية، التي يتم التعبير عنها بأهداف المربع السحري، ويطلق على عليها : الأهداف النهائية للسياسة النقدية ولبلوغها نمر عبر الأهداف الأولية و الأهداف الوسيطة .

الفرع الأول : الأهداف الأولية للسياسة النقدية : تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات ، المجموعة الأولى:

1. **مجمعات الاحتياطيات النقدية** : تعتبر مجمعات الإحتياطيات النقدية من الأدوات الرئيسية التي تستخدمها البنوك المركزية لتحقيق الإستقرار النقدي وتنظم سوق النقد ، فمجمعات الإحتياطيات النقدية تشير إلى المبالغ المالية التي تحتفظ بها البنوك المركزية في حساباتها ، و التي تمثل الإحتياطيات النقدية المطلوبة لتغطية التزاماتها المالية و تلبية الطلب على النقد².و يعتبر الإحتياطي النقدي الأساسي الذي يحتفظ به البنك المركزي في مجمعات الإحتياطيات النقدية حيث يمثل الذهب احتياطا ذو قيمة عالية ويتمتع

¹ جمال خريس و آخرون ، النقود و البنوك ، دار السيرة للنشر و التوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2002 ، ص 111 .
² فاروق الشميري ، الإحتياطيات النقدية و دورها في الحفاظ على الإستقرار المالي و النقدي ، دار العالم العربي للنشر و التوزيع ، مصر ، 2013 ، ص

بالاعتراف الدولي كمخزون للقيم وكذا العملات الأجنبية و السندات الحكومية و بعض المعادن الأخرى¹.

2. **ظروف سوق النقد** : وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية تشير إلى العوامل التي تؤثر على توافر النقد في الإقتصاد و على الطلب عليه مثل سعر الفائدة وسياسات البنوك المركزية و التضخم وتقلبات سعر الصرف².

الفرع الثاني : الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية : تعبر الأهداف الوسيطة عن تلك المتغيرات التي

يمكن مراقبتها وإدارتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية ويشترط فيها أن تستجيب لما يلي :

- وجود علاقة مستقرة بينها وبين الهدف أو الأهداف النهائية.

- إمكانية مراقبتها بما للسلطات من أدوات³.

وتتمثل الأهداف الوسيطة في:

1- المجمعات النقدية: وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية من النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان

الماليين المقيمين على الإنفاق. بمعنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان، ومن بين وسائل التوظيف التي يمكن تحويلها ببسر وبسرعة ودون مخاطر وخسارة في رأس المال إلى وسائل دفع وعموما تتمثل في:

1-1- مجمع المتاحات النقدية M1: وهو يشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، و(المتاحات النقدية) من بين السيولات التي يحوز عليها غير الماليين، التي تظهر في خصوم المؤسسات المالية والتي تستعمل كوسائل دفع آنية في أسواق السلع والخدمات وذلك عن طريق التعامل اليدوي أو بالتحديد الكتابي وهذا دون تحويل مفروض إلى شكل آخر من النقود⁴.

1-2- مجمع الكتلة النقدية M2: يتضمن مجمع الكتلة النقدية بالإضافة إلى مجمع المتاحات النقدية، ما يسمى بشبه النقود، وهي تحتوي على الإيداع الموجود في المؤسسات البنكية والخزينة، وقد سميت بشبه النقود لأنه يمكن أن تتحول وبدون خطر فقدان القيمة الرأسمالية إلى وسيلة دفع جاهزة⁵.

1 عبد الحميد عبد المطلب ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2007 ، ص175 .

2 برعي محمد خليل ، سويبي عبد الهادي ، النقود و البنوك ، مكتبة نهضة الشروق ، مصر ، 1998 ، ص134 .

3 عبد المجيد قدي ، مرجع سبق ذكره، ص 64

4 أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005، ص 98.

5 جليط الطاهر ، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العم للأسعار"دراسة حالة الجزائر" ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع

الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 30.

1-3-3 - مجمع السيولة M3: ما يميز هذا المجمع هو سيولته المنخفضة بالمقارنة مع شبه النقود لأن تحويل بعض الأصول المتضمنة فيها إلى نقود يتطلب بيعها قبل حلول آجال استحقاقها، وعملية البيع كما نعلم قد تعرض صاحبها إلى أرباح أو خسارة رأسمالية .

1-4-4 - مجمع القاعدة النقدية M4: تشكل نقود البنك المركزي، والتي تظهر خصوم ميزانيتها من خلال مقابلات القاعدة النقدية:

أ - الذهب والديون على الخارج.

ب - الديون على الخزينة العامة.

ج - الديون الناتجة عن عملية إعادة التمويل.

2- معدلات الفائدة: تسعى السلطة النقدية أحيانا إلى اتخاذ الوصول إلى معدل فائدة حقيقي هدفا وسيطيا للسياسة النقدية، إلا أن هذا الهدف يطرح مشاكل عديدة من بينها هو أن أسعار الفائدة تتضمن عنصر التوقعات التضخمية، وهو ما يعقد دلالة أسعار الفائدة الحقيقية، مما يفقدها أهميتها كمؤشر.¹

3- سعر الصرف: يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات.

الفرع الثالث : الأهداف النهائية للسياسة النقدية : طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من

مظاهر السياسة الإقتصادية الكلية، فإنها تسعى في الواقع إلى إدراك نفس أهدافها والتي تتمثل أساسا فيما يلي:

1- تحقيق الإستقرار في الأسعار (التضخم): إن الهدف الرئيس من السياسة النقدية لأغلب البنوك المركزية هو تحقيق استقرار في الأسعار من خلال المحافظة على قيمة العملة المحلية داخليا وخارجيا، ويعني ذلك على صعيد الاقتصاد المحلي إبقاء التضخم منخفضا وثابتا. أما على الصعيد الخارجي، فذلك يعني عادة استهداف سعر الصرف الإسمي، ففي الدول الصناعية هناك اتجاه متزايد نحو عدم التوسع في الأهداف والإقتصار على هدف واحد للسياسة النقدية يتمثل في استقرار الأسعار، أي استهداف التضخم².

¹ جليط الطاهر ، مرجع سابق ، ص 30 .

² عبد المجيد قدي، مرجع سابق ص 55 .

2 - تحقيق العمالة الكاملة: مصطلح العمالة الكاملة يكتنفه الغموض، ويعرف الإقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الإستخدام الكفاء لقوة العمل، مع السماح لمعدل عادي من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنيان الإقتصادي¹.

3 - تحقيق نمو اقتصادي مرتفع: وهو الهدف الأكثر عمومية ويرتبط بهدف تحقيق التوظيف الكامل، فالنمو الإقتصادي هو وحده القادر على امتصاص الزيادة أو الفائض في عنصر العمل.

4- تحقيق توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي): يعكس ميزان مدفوعات كل بلد مركزها المالي في تعاملها مع باقي العالم²، ويؤدي اختلال ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن حالة العجز، إلى زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها وإلى تدهور قيمة عملتها، وبالتالي فإن توازن ميزان المدفوعات يسمح بالحصول على استقرار العملة وتنمية المبادلات الإقتصادية، حيث أن التقلبات المفاجئة في العملة تحمل مخاطر هامة للبلدان ذات العملات الضعيفة. ويعبر التوازن حسب صندوق النقد الدولي عن تساوي مجموع البنود الدائنة مع مجموع البنود المدينة أي أن الرصيد الكلي يساوي صفرا³.

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة النقدية:

عادة ما تستخدم البنوك المركزية مجموعتين من الأدوات للتحكم في المعروض النقدي هما الأدوات المباشرة والأدوات غير المباشرة.

أولا/ الأدوات المباشرة للسياسة النقدية: تستخدم هذه الأدوات قصد التأثير على حجم الإئتمان الموجه لقطاع أو لقطاعات ما، وتعمل على الحد من حرية الممارسات المالية لبعض الأنشطة كما ونوعا من أهمها:

1- تأطير الإئتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم به السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة، وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا تتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة لنسبة معينة. وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تتعرض البنوك إلى عقوبات تتباين من دولة إلى أخرى، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتمدة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة⁴.

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، القاهرة، 2005، ص 137.

² أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2001، ص 132

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 41.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

2- الرقابة على شروط البيع بالتقسيط: تتسم اقتصاديات البلدان النامية بزيادة حجم إنفاقها الإستهلاكي وخاصة عند زيادة عمليات البيع بالتقسيط، والتي تتم من خلال قيام المشتري بدفع مبلغ مقدم من ثمن السلع وسداد بقية القيمة بالتقسيط¹.

4 - قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية : وتستعمل البنوك المركزية هذا الأسلوب في البلدان التي تكون فيها أدوات السياسة النقدية محدودة الأثر، حيث تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية، كتقديمها لبعض القطاعات الأساسية في الإقتصاد لما تتمتع أو تعجز البنوك التجارية عن ذلك.

5-التأثير والإقناع الأدبي: يعتمد هذا الأسلوب على ما يتمتع به البنك المركزي من مركز أدبي نتيجة لما يؤديه من دور في خدمة الإقتصاد الوطني والصالح العام دون أي اعتبارات خاصة. ويتخذ هذا الأسلوب صورة تصريحات يدل بها البنك المركزي، وتوجيهات ونصائح يتوجه بها للبنوك، واجتماعات يعقدها مع مسؤولين في البنوك لتبادل الرأي في شؤون النقد والإئتمان². وذلك لأجل التقيد بالسياسة التي يرسمها وخاصة فيما يتعلق بكيفية تصرف البنوك التجارية باحتياطياتها وودائعها النقدية، وتقليل القروض الممنوحة للأفراد في أوقات الكساد لزيادة مستويات الإنتاج الكلي وتحقيقا للعمالة الكاملة، أو تضيق الإئتمان في حالة التضخم³.

ثانيا/ الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية: هناك ثلاثة أنواع رئيسية للأدوات غير المباشرة وهي :

1- سياسة معدل إعادة الخصم: يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية، والتي تخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها في الإئتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من ويرتبط المعدل بظرف سوق القروض، فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع القروض، تخفض معدل الخصم، وبذلك يشجع البنوك على الإقتراض منه فإذا تم ذلك فإن القاعدة النقدية وعرض النقود يزيدان⁴.

2- عمليات السوق المفتوحة : تعرف على أنها تدخل البنك المركزي بصفة مباشرة لشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية على مستوى السوق المفتوحة، وهذه الأخيرة تسمى مفتوحة وذلك تميزا لها عن السوق النقدي الذي لا يتدخل فيه المتعاملون غير الماليين، أما السوق المفتوحة فيتدخل فيها البنك المركزي، المتعاملون

¹ أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية، رسالة ماجستير في علوم التسير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 65.

² حسن أحمد عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007، ص 103.

³ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 153.

⁴ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 147.

الماليون، المتعاملين غير الماليين، سواء كانوا أفراداً أو مؤسسات و تحدث هذه السياسة أثراً مباشراً على كمية الإحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة.

3- نسبة الإحتياطي النقدي القانوني : تعرف نسبة الإحتياطي القانوني بأنها تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الإحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك وهدف هذه الوسيلة تمكين البنك المركزي من توسع أو تقليص قدرة البنوك التجارية على تقديم القروض إلى عملائها¹.

وتأتي مقدرة البنك المركزي في التحكم في حجم الإئتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغير نسبة الإحتياطي رفعا أو خفضا بما يؤدي إلى نقص أو زيادة حجم الإحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية، وبالتالي إلى نقص أو زيادة قدرة هذه البنوك على الإقراض ومنح التسهيلات الإئتمانية بذلك يتأثر الطلب على القروض بغرض الإستثمار².

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997، ص 310.

² حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد إسلامي، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006، ص 17.

المبحث الثالث: السياسة النقدية غير التقليدية

بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية بدأت البنوك المركزية باستخدام واستحداث أدوات جديدة من معالجة بعض القضايا الاقتصادية والحفاظ على الإستقرار المالي، عرفت هذه الأدوات بالسياسة النقدية غير التقليدية التي انتهجتها البنوك المركزية فوسعت موازنتها العامة وضخت السيولة للتأثير على بنية الإيرادات و العائدات و بالتالي تحفيز الطلب الكلي .

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية غير التقليدية

لا يوجد تعريف شامل لمضمون السياسة النقدية غير التقليدية ، حيث تم تعريفها من جانبين ، جانب المستهدفات و جانب الأدوات المستخدمة في مثل هذه السياسات وعليه يمكن تعريف السياسة النقدية :

- **من الجانب المستهدف:** هي مجموعة الوسائل والإجراءات غير المعتادة في السياسة النقدية التقليدية تستخدمها السلطة النقدية للتأثير في مؤشرات النشاط الإقتصادي ولتحقيق أهداف محددة، في فترة زمنية معينة، ومن هذا نجد أن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية ينطوي على استهداف تحقيق متغير إقتصادي حقيقي محدد (نمو، تشغيل) .

- **من جانب الأدوات المستخدمة:** تستخدم السياسة النقدية في الأزمات يتم خلالها تنفيذ دعما ائتمانيا ، وتسهيلات ، وتيسيرات كمية ، وفي أسواق الأوراق المالية ، وتدخلات في العملة ، وتوفير السيولة بالعملات المحلية و الأجنبية ، كل ذلك بهدف دعم القطاع المالي ، وحماية الإقتصاد الأزمات المالية .

كما يمكن تعريف السياسة النقدية غير التقليدية على أنها : قيام البنك المركزي بدور الوساطة في عملية الإئتمان لتعويض انقطاع الوساطة الخاصة ، و الميزة الأساسية في وساطة البنك المركزي هو سهولة الحصول على الأموال عن طريق إصدار سندات الحكومة بلا قيود ولا مجازفة وذلك بتوفير وسيلة لتحفيز الاقتصاد¹.

المطلب الثاني : شروط تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية :

الأزمات الإقتصادية هي التي تنفذ فيها السياسات النقدية غير التقليدية ، وكذلك تستخدم أدوات غير المعتادة ، فإنه يجب أن تتوفر مجموعة من الشروط لتنفيذها و هي :

1. لابد أن تكون متناسبة قدر الإمكان مع درجة التفكك و الإضطراب التي يعاني منها السوق و التي تسعى الى إنقاذها ، وفي أغلب الحالات ، لابد من تفصيل التدابير من أجل تجنب التعطيل الكلي للأسواق و الواقع أن البنك المركزي يجب أن لا يتردد في

¹ صاري علي ، السياسة النقدية غير التقليدية : الأدوات و الأهداف ، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية ، جامعة سوق أهراس ، العدد 4 ، 2013 ، 62-60

- توسيع أو تقليص نطاق أدواته غير المعيارية وخاصة مدة التوفير الإعتيادي للسيولة اعتمادا على حجم الخلل في عمل النظام المالي .
2. لا بد أن تكون التدابير مصحوبة برسائل قوية من البنوك التجارية لمعالجة قضاياها الخاصة بإعادة التمويل وإصلاح الموازنات في الأمد المتوسط لأن البنوك تعد إلى حد كبير الأداة الرئيسية لدى البنك لمركزي لإعادة التمويل "غير المعياري" فإن هذه الرسالة تشكل أهمية خاصة في حالة الأزمات .
3. وبقدر ما تعمل التدابير غير التقليدية التي تتخذها البنوك المركزية في الدول المتقدمة على تغيير بنيوي في البيئة النقدية و المالية للإقتصاد العالمي ، فمن حقا أن تكون مدافعة صريحة عن الإصلاحات الضرورية للتمويل العالمي ، و التعديل الضروري للخلل و المساهمة الحاسمة من جانب الجهات المقرضة المتعددة الأطراف .

المطلب الثالث: أدوات تنفيذ السياسة النقدية غير التقليدية

إن تطبيق سياسة نقدية غير تقليدية يتطلب مجموعة من الأدوات غير التقليدية تفرضها حالة الواقع الإقتصادي المضطرب ، ومن أهم هذه الأدوات نذكر :

1. **التسيير الكمي** : هو سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الإقتصاد القومي عندما تصبح السياسة النقدية التقليدية غير فعالة ، حيث يشتري البنك المركزي الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المتاحة في الإقتصاد ، ويتميز هذا الأسلوب عن السياسة النقدية المعتادة بأكثر شراء أو بيع الأصول المالية من أجل الحفاظ على معدلات الفائدة في السوق عند قيمة الهدف المحدد (معدلات فائدة صفرية) .
2. **التسيير النوعي** : يقوم البنك المركزي بواسطة هذه الأداة بالتركيز على الأوراق المالية في أصول ميزانيته بدلا من التركيز على قاعدته النقدية ، إذ يقوم بشراء السندات و الأسهم الخاصة أو العمومية مما يؤدي الى زيادة خصوم البنك المركزي من خلال اصدار السيولة ، وتهدف عمليات الشراء هذه إلى رفع أسعار الأصول قصد خفض معدلات الفائدة طويلة الأجل و تحفيز الاقتصاد.
3. **حرب العملات** : في النظرية الإقتصادية العملة القوية تميز الإقتصاد القوي ، ولكن العملة القوية جدا تضعف الإقتصاد ، إن حرب العملات من أوجه حرب المبادلات التجارية بين الدول ، فحرب العملات تأتي من سعي كل دولة لخفض سعر صرف عملتها لتكون صادراتها بأسعار مخفضة في الأسواق الخارجية و بالتالي امتلاك ميزة تنافسية¹.

1 صاري علي ، مرجع سابق ذكره ، ص 65-71 .

خلاصة الفصل الأول :

إن مصطلح السياسة النقدية كان ولا يزال محط أنظار المهتمين بالحياة الإقتصادية، كونها من أدوات الدولة و البنك المركزي لتوجيه لمختلف القطاعات بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي و الخارجي .

ومن خلال هذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة النقدية هي جملة من القواعد و الأساليب التي تستعملها السلطة النقدية للتأثير و التحكم في الكتلة النقدية بما يتوافق مع الحالة الإقتصادية للبلاد، بهدف تحقيق الإستقرار الإقتصادي، حيث أنها مرت بعدة مراحل بدأ بتحييدها من طرف الكلاسيك ، مروراً بالفكر الكنزى الرافض لمبدأ حياذ النقود، وصولاً إلى المدرسة النقدية الواضحة لهذه السياسة على قمة الفكر الإقتصادي، وتبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها في التأثير في الأهداف التشغيلية التي اختارتها السلطات النقدية ، ثم التأثير في الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها على ضوء السياسة الإقتصادية العامة وهي أهداف المربع السحري لكالدور، تملك السلطة النقدية مجموعة من الأدوات والوسائل تسمى أدوات السياسة النقدية لمراقبة النقود و التحكم فيها و استعمالها على النحو الذي يؤثر على النشاط الإقتصادي والتوازن والإستقرار الإقتصادي بصفة عامة وعلى أهداف السياسة النقدية بصفة خاصة.

وتطرقنا في الأخير للسياسة النقدية غير التقليدية بمفهومها الحديث وكذا الشروط التي يجب أن تتوفر لتنفيذها وكذلك الأدوات الكفيلة بتنفيذ السياسة النقدية المستهدفة .

الفصل الثاني:

الإطار النظري للإستقرار النقدي

تمهيد:

إن تحقيق الإستقرار الإقتصادي يرتبط بصورة مباشرة بتحقيق الإستقرار النقدي ، فإذا كان لابد من تحقيق محيط مستقر للنشاط الإقتصادي ، فلا بد من وجود نظام نقدي مناسب في إطار عمل مصرفي حديث لسيرورة هذا النشاط ، و بالتالي بيئة نقدية مستقرة من خلال عوامل خاصة تهدف إلى تحقيق الإستقرار النقدي ، إذ أن أي مجتمع يسعى جاهدا للحفاظ على استقرار الإقتصاد من خلال انتهاجه سياسات و اجراءات وقائية تتعلق أساسا بكيفية التحكم في العرض و الطلب الكليين ، وانطلاقا من ذلك أردنا تقسيم هذا الفصل وفقا لما يلي:

المبحث الأول: ماهية الإستقرار النقدي في النظريات الإقتصادية

المبحث الثاني: مؤشرات و معايير قياس الإستقرار النقدي

المبحث الثالث: انعكاسات تنفيذ السياسة النقدية على الإستقرار النقدي

المبحث الأول: ماهية الإستقرار النقدي في النظريات الإقتصادية

الإستقرار النقدي ضروري لسير أي نشاط إقتصادي ، من خلال المناهج والسبل الضرورية ، التي من شأنها أن تضع برنامجا لمعالجة اختلالات الوضع الإقتصادي التي تهدد استقرار المؤشرات ، و تتلخص هذه الإختلالات في معدل التضخم المتوقع وتذبذب أسعار الفائدة وأسعار الصرف وكذا اختلال ميزان المدفوعات .

المطلب الأول: مفهوم الإستقرار النقدي

الإستقرار النقدي هو ثبات المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف العملة وتوفير أسعار فائدة ملائمة ، فالإستقرار النقدي هو أهم شروط جذب الإستثمارات المحلية أو الأجنبية و هي المحرك الأساسي للنشاط الإقتصادي ، ويرتبط الإستقرار النقدي بتوفير بيئة مستقرة للنشاط الإقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية صارمة و حقيقية و تحديد الإطار العام لعمل البنك المركزي وتحديد صلاحياته¹.

وهو يهدف الى استقرار الأسعار حيث تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقد مع مستوى النشاط الإقتصادي ، أي التحكم في كمية النقد بما يتلاءم مع مستوى النشاط الإقتصادي ، حيث أن تحقيق الإستقرار النقدي يؤدي الى تحقيق الإستقرار الاقتصادي .

كما يعبر الإستقرار النقدي عن حالة ثبات الأسعار في المدى المتوسط (أسعار المنتجات، أسعار الفائدة والصرف) في الزمان والمكان ، وذلك في اطار سيادة إقتصاد السوق يعني ذلك أن يكون هناك تناسب ثابت بين عرض النقود و حجم الناتج الوطني فكل زيادة أو نقص في الكتلة النقدية لا تقابلها زيادة أو نقص مماثلة في الناتج الوطني سيخل بهذا الإستقرار هذا من شأنه الإخلال بالإستقرار الإقتصادي ككل (التغير الثابت يعتبر قوة اختلالية)².

المطلب الثاني: الإستقرار النقدي في النظريات الإقتصادية

تطرقت المدارس الإقتصادية لدور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي بشكل عام و الإستقرار النقدي بشكل خاص ، في هذا المطلب سنتطرق إلى نظرة المدارس الإقتصادية لمؤشر الإستقرار النقدي كأحد أهم المؤشرات المستهدفة للسياسة النقدية .

أولا :الإستقرار النقدي في الفكر الكلاسيكي : لقد اعتبر الإقتصاديون الكلاسيك أن النمو يتم تلقائيا دون تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية و ان التوازن الإقتصادي يتحقق عند مستوى التشغيل الكامل ، مع افتراض حيادية النقود ، حيث يقتصر أثر التغيرات في كمية النقود على إحداث تغيرات مقابلها دون المساس بالنشاط الإقتصادي ، وتعتبر النظرية الكمية للنقود وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن ، حيث تشير هذه النظرية لوجود

1 أميمة طوقات ، دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية ، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا ، على ضوء التجارب العمومية العالمية ، 2-3 جويباية 2005 ، ص4 .

2 عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ذكره ، ص 275 .

علاقة بين كمية النقود يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار فأى تغير يحدث العرض النقدي ينعكس بنفس المقدار على المستوى العام للأسعار دون أدنى تأثير على الإقتصاد ، وهذا مع افتراض وظيفة واحدة للنقود كوسيلة للتبادل من مبدأ حيادية النقود¹.

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية وأسعار الفائدة ، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات ، ويتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدية ، أين اهتم الإقتصاديون فقط بدراسة وتحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار بذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في المستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود المعروضة².

ثانياً: الإستقرار النقدي في الفكر الكينزي : لقد ظل الفكر الكلاسيكي سائداً و مقبولاً من جانب الإقتصاديين إلى أن جاءت أزمة الكساد الكبير 1929-1932 م وما نتج عنها من آثار سلبية أين عجزت نظرية كمية النقود على معالجة الأزمة بشكل فعال .

وهنا ظهرت النظرية الكينزية التي قدمت حلاً مقترحة لحل الأزمة ، ولقد وجه كينز اهتمامه لدراسة الطلب على النقود لذاتها ودرس علاقته بمستوى الإنفاق الوطني ونادى بعدم حيادية الدولة فلا بد من تدخلها لإنعاش الطلب الكلي للقضاء على مخلفات الأزمات ، حيث ربطت النظرية الكينزية بين الدخل و الإنفاق من خلال تعادل كمية النقود و بين الطلب على النقود بالإضافة إلى أن التوازن بين الإستثمار و الإدخار مع التوازن في السوق النقدي يحقق توازن الإقتصاد العام .

ثالثاً : الإستقرار النقدي في الفكر النقدي الحديث : قد جاءت المدرسة النقدية بقيادة "ميلتون فيريدمان " لتعيد الحياة من جديد للنظرية الكمية التقليدية لكن بصورة جديدة ، مما أعاد التأثير على الدور الرئيسي للنقود في النشاط الإقتصادي فأصبح أنصار تلك النظرية يدعون بالنقديين ويشكلون قوة ذات نفوذ متزايدة في عالم الفكر والتحليل النقدي ، و أيضاً في مجال تحديد السياسات الإقتصادية و يعتقد أصحاب المدرسة التقليدية أن للنقود أثر فعال على مختلف الأنشطة الإقتصادية

لقد افترض النقديون أن أي تغير في العرض النقدي له آثار واسعة على الطلب الكلي وهذه الآثار لها اختلاف ، في المدى القصير عن المدى الطويل، حيث عرض النقود في المدى الطويل يؤثر على المستوى العام للأسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية غير أنه في المدى القصير تترك النقود أثراً مباشراً على الإنفاق الكلي و على الدخل الوطني³.

1 عمر سعيدان ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي - حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير علوم التسبير ، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي ، 2008-2009 ، ص106 .

2 محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، مصر ، 1962 ، ص210 .

3 عبد المنعم السيد ، النقود و المصارف و الأسواق المالية ، دار الحالم للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2004 ، ص 170 .

المطلب الثالث : اجراءات تحقيق الإستقرار النقدي

سنتطرق في هذا لجانبيين من جوانب اجراءات تحقيق الإستقرار النقدي و هما :

أولا : من جانب ادارة السياسة النقدية : لتحقيق استقرار نقدي يجب أن تركز السياسة النقدية على تحقيق عنصرين وهما الإدخار و الإستثمار ، وتتبع السلطة النقدية عدة اجراءات لتحقيق الإستقرار النقدي منها :

- الحفاظ على استقرار الأسعار لتجنب التضخم ، وذلك من خلال الموازنة بين عرض النقد مع حجم الناتج الحقيقي .
- الحفاظ على سعر ثبات صرف العملة وقابلية تحويلها .
- السعي لزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية .
- مرونة أسعار الفائدة الاسمية و الحقيقية ، وذلك للموازنة بين متطلبات الإستثمار في القطاعات الانتاجية المختلفة .
- تحقيق كفاءة العرض النقدي و القاعدة النقدية وذلك من خلال تطوير العمل المصرفي و الرقابة عليه .
- تنظيم الأسواق الأولية والثانوية لمواكبة التطورات الإقتصادية والمساعدة في فعالية السياسة النقدية¹ .

ثانيا : من جانب اقتراحات صندوق النقد الدولي : يوصي صندوق النقد الدولي باتباع سياسة نقدية انكماشية تهدف إلى التحكم في العرض النقدي ، للحد من التضخم ، و معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات ولتحقيق ذلك يتبع صندوق النقد الدولي أدوات السياسة النقدية التالية :

- **وضع سقف على الإئتمان المحلي :** هذه الأداة تقييد البنك المركزي في منح الإئتمان للحكومة أو البنوك التجارية ، وهذا بدوره سوف يقيد دور النقود تلقائيا ، لينخفض مستوى الإنفاق الحكومي و بالتالي انخفاض الواردات من جهة ، ومن جهة أخرى انخفاض عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية الذي قد يؤدي الى جذب الإستثمارات الأجنبية مما يساعد في تحسين ميزان المدفوعات .
- **رفع أسعار الفائدة :** يلعب سعر الفائدة دورا هاما في تحقيق التوازن و ضمان التخصيص الكفؤ للموارد المالية ، حيث يرى الصندوق أن تحديد معدل الفائدة عند مستويات منخفضة لا يعكس الندرة النسبية و معدلات التضخم ومنه فإن أسعار الفائدة الاسمية تنطوي على أسعار فائدة حقيقية سالبة تؤدي إلى هروب رؤوس الأموال إلى الخارج في ظل المغالاة في أسعار الصرف² .

1 : حمزة محمود الزبيدي ، ادارة المصارف ، مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى ، الأردن ، 2000 ، ص 26 .

2 : بلعوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 3 ، الجزائر ، 2008 ، ص 135 . 137 .

المبحث الثاني: مؤشرات و معايير قياس الإستقرار النقدي

يكتسي الإستقرار النقدي أهمية بالغة جدا في السياسة الإقتصادية الكلية ،كل دولة تسعى للنمو الإقتصادي و استقرار مؤشرات الإقتصاد الداخلية و الخارجية ، لذلك قمنا في هذا المبحث بالتطرق الى مؤشرات وومحددات و معايير الإستقرار النقدي

المطلب الأول: مؤشرات الإستقرار النقدي

نقصد بمؤشرات الإستقرار النقدي تلك الطوابط التي بها يمكن الحكم على الإستقرار النقدي ، وهذه المؤشرات كثيرة نذكر منها:

1. تحقيق الإنسجام في نمو عرض النقد ومتطلبات الإنفاق الحكومي خاصة الإستهلاكي في الميزانية العادية و السيطرة عليه.
2. السعي لتحقيق توازن نسبي بين التدفقات السلعية و التدفقات النقدية لأن التي لا تقابلها زيادة في التدفقات السلعية تؤدي إلى فجوة تضخمية .
3. الرفع من حجم الإئتمان المصرفي الممنوح من الجهاز المصرفي إلى جميع القطاعات ، أي أن الإئتمان يجب أن يوجه لزيادة الإنتاج و بالتالي زيادة العرض السلعي لتخفيض معدل التضخم .
4. تقييد عمل المصارف الإختصاصية في القطاع الخاص و برمجة نشاطها المصرفي بحيث يوجه لزيادة توسيع الطاقات الإنتاجية وليس لتحقيق الأرباح فقط .
5. التحكم في عمل مكاتب الصرف للسيطرة على العرض النقدي لا للمضاربة .
6. السعي لتثبيت استقرار الأسعار في السوق المحلية .
7. الحفاظ على نظام سعر صرف يلائم حاجات الإقتصاد الوطني .
8. توفير السيولة النقدية وتوجيه الإئتمان إلى الإستخدامات الأكثر انتاجية .
9. الحفاظ على مستوى مناسب من العمالة لتحقيق التوازن¹.

المطلب الثاني: معايير قياس الإستقرار النقدي

إن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تستند على محورين رئيسيين نتيجة لما توصل اليه الفكر الإقتصادي و هما المعايير التي تستخدمها العملة في ايجاد أنسب الصيغ و المعايير لقياس التضخم و قياس التغيرات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار ، وفي هذا الخصوص نحاول أن نحدد بعض المعايير التي يمكن الإهتمام بها الى مصدر ارتفاع الأسعار :

1 سعيدان عمر ، مرجع سابق ذكره ، ص 107 .

1. معيار معامل الإستقرار النقدي (معيار الضغط التضخمي) : يستند هذا المعيار على على نظرية كمية النقود التي تنص على الزيادة في كمية النقود ، دون روابط محكمة بينها وبين الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي ، وهي المناخ الملائم لوجود التضخم و المنطق ككل من وراء هذا المعيار هو أنه اذا زادت كمية النقود المتداولة بنسبة أكبر من الزيادة التي تتلاءم مع زيادة الناتج الوطني الحقيقي فإن هذا يمثل وجود فائض في الطلب.

2. معيار الإفراط النقدي : يعبر عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم ، إذا استطعنا أن نعرف نصيب الفرد من الإنتاج الوطني الإجمالي الحقيقي من كمية النقود ، فان ذلك يمكننا عند مستوى معين أو مرغوب من الأسعار بتحديد حجم الإفراط النقدي المولد للتضخم بالشكل التالي¹ :

$$\sigma = \frac{M}{Y}$$

σ : متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كتلة النقود .

M : كمية النقود معبر عنها ب Me .

Y : الإنتاج الوطني الاجمالي بالأسعار الثابتة " الحقيقي " .

3. معيار الفجوة التضخمية (العرض و الطلب) : يهدف هذا المقياس أو المعيار إلى تحديد الشغرة المتاحة من السلع و الخدمات ومدى نقصها أو زيادتها عن القدرة الشرائية المتوافرة لدى المستهلكين ، وبالتالي العمل على زيادة حجم المتاح منها أو الحد من حجم القدرة الشرائية لدى المستهلكين .

تحدث الفجوة التضخمية في الإقتصاد في فترة زمنية معينة إذا حدث إفراط في الطلب الكلي على السلع و الخدمات أو إفراط في عرض النقود ، تتمثل الحالة الأولى في فائض في الطلب الكلي ، وهو عبارة عن زيادة الإنفاق القومي بالأسعار الجارية عن الإنتاج القومي الحقيقي بالأسعار الثابتة و تتمثل في الحالة الثابتة في فائض العرض النقدي ، وهو عبارة عن الفرق بين العرض النقدي وبين ما يرغب أن يحتفظ به الأفراد من دخل حقيقي في شكل نقود².

1 أميرة عمير ، العلجة عبد الكبير ، محددات الاستقرار النقدي في الجزائر 2000 ، 2016 ، مذكرة ماستر اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، 2018 ، 2019 ، ص 25 .

2 عادل مختاري و آخرون ، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر 1990 ، 2019 ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وادارة الأعمال ، العدد الأول ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، ماي 2021 ، ص 219 ، 220 .

المطلب الثالث : قياس الإستقرار النقدي

ينطلق هذا المعيار من النظرية الكمية للنقود التي ترى أن الزيادة في كمية النقود التي لا تقابلها زيادة في الناتج المحلي الخام الحقيقي تكون مناخا مساعدا على ظهور التضخم نتيجة الإختلال في الإنفاق النقدي و التدفق الحقيقي للسلع و الخدمات .

ويعبر عن الإستقرار النقدي بالمعادلة التالية :

$$\beta = \frac{\Delta m/m}{\Delta y/y}$$

β : معامل الإستقرار النقدي .

$\frac{\Delta m}{m}$: نسبة التغير في الكتلة النقدية m_2 .

$\frac{\Delta y}{y}$: نسبة تغير الناتج المحلي الخام .

- ✓ إذا كانت $\beta = 0$ فهذا يعني أن الأسعار ثابتة ومستقرة .
- ✓ إذا كانت $\beta > 0$ فهذا يعني أن هناك ضغط يدفع بالأسعار نحو الارتفاع (تضخم).
- ✓ إذا كانت $\beta < 0$ فهذا يعني أن الأسعار تنخفض¹.

¹ : قدي عبد المجيد ، مرجع سابق ذكره ، ص 46 .

المبحث الثالث : انعكاسات تنفيذ السياسة النقدية على الإستقرار النقدي

سنركز في هذا المبحث على الإجراءات التي يقوم بها البنك المركزي للسيطرة على المعروض النقدي لتحقيق الإستقرار اللازم للإقتصاد وما هي التحديات التي تعترض تنفيذ هذه الإجراءات ، وكذلك الدور الكبير التي تقوم به السياسة النقدية في هذا الإستقرار .

المطلب الأول : انعكاس تنفيذ السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الداخلي

للسياسة النقدية آثار تتعكس على الإستقرار النقدي الذي هو مرتبط بمجموعة من المؤشرات التي تتمثل أساسا في تحقيق معدلات منخفضة للتضخم واستقرار المستوى العام للأسعار بالنسبة للسلع و الخدمات وكذلك استقرار أسعار الصرف .

يقوم البنك المركزي بوضع الإجراءات و البرامج التي تتبعها السلطات النقدية لتنظيم النقد في الإقتصاد للوصول الى الأهداف المسطرة حيث يمكن تغيير كمية النقود في الإقتصاد بالزيادة و النقصان ، ويتم التأثير على حجم الإئتمان من خلال أسعار الفائدة و أسعار الصرف عن طريق أدوات السياسة النقدية التقليدية التي تؤثر على الإستثمار .

وقد أوضح أصحاب المدرسة النقدية أن أي تغيير في العرض النقدي يؤثر بشكل كبير على الطلب الكلي ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي و الأسعار ، وهذه الآثار تختلف في المديين القصير و الطويل ، حيث يمارس عرض النقد في المدى الطويل أثره على المستوى العام للأسعار ، غير أنه في المدى القصير يمارس النقد أثر مباشر على الإنفاق الكلي و على الدخل النقدي وذلك على النحو التالي¹:

الحالة الأولى : عند زيادة المعروض النقدي : إن زيادة العرض النقدي من جانب السلطات النقدية يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق و بالتالي تكون هناك زيادة في الطلب الكلي تؤدي الى زيادة في الإنتاج و التشغيل الكامل مما يؤدي إلى زيادة في الأرصدة المستهدفة ، أما إذا كان الإقتصاد في حالة التشغيل الكامل أو أن الجهاز الإنتاجي عديم المرونة فإن الأثر ينعكس على الأسعار بالارتفاع ، أي أن عملية التعديل بين الأرصدة المرغوبة و الحقيقية تتم عن طريق الأسعار .

الحالة الثانية : عند تخفيض المعروض النقدي : عند تخفيض المعروض النقدي من البنك المركزي من خلال قيامه ببيع الأوراق الحكومية في السوق المفتوحة يؤدي هذا إلى تقليل كمية النقود عند الجمهور ، ومن ثم تخفيض الإنفاق على السلع و الخدمات مما يدفع الدخل إلى مستوى أدنى ، أي أن الجمهور حتما يواجه نقصا

1 : أزاد أحمد الدوسي ، أثر السياسة المالية و النقدية على التضخم ، مجلة تكريت ، المجلد 7 ، العدد 23 ، العراق ، 2011 ، ص104 .

في السيولة فإنه يقلل من انفاقه إلى أن ينخفض الدخل النقدي، حيث تستعاد النسبة الأصلية بينه وبين العرض النقدي مرة أخرى¹.

المطلب الثاني: انعكاس تنفيذ السياسة النقدية على الإستقرار النقدي الخارجي (سعر الصرف)

يتولى سعر الصرف الأجنبي الربط بين مستويات الأسعار المحلية ، فإذا كان سعر الصرف الأجنبي أعلى من المستوى الذي يتفق مع الأسعار السائدة في الداخل ، أدى هذا الى ظهور عجز في ميزان المدفوعات وعلى العكس من ذلك إذا تم تحديد القيمة الخارجية لوحدة العملة المحلية عند مستوى أقل مع مستويات الأسعار السائدة في الداخل في علاقاتها بالأسعار في الخارج أدى هذا لظهور فائض في ميزان المدفوعات ، ويطلق على الحالة الأولى بتقييم سعر الصرف أعلى من قيمته وعلى الحالة الثانية بتقييم سعر الصرف اقل من قيمته .

ويختلف الأثر حسب نظام سعر الصرف المتبع في الإقتصاد إلى :

أولاً : أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف الثابت

في حالة الصرف الثابت تقوم السلطات النقدية في تحقيق الهدف الوسيطي المتمثل في المحافظة على ثبات سعر الصرف ، و الوسيلة التي تستعملها في الإحتياطات الرسمية للصرف .

✓ إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات فإن العملة لديها قيمة ، فيتدخل البنك المركزي كمشتري للعملات من أجل المحافظة على ثبات سعر الصرف ، و الوسيلة التي تستعملها في الإحتياطات الرسمية للصرف .

✓ أما إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات هذا يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية فيقوم البنك المركزي بشراء العملة الوطنية وذلك بعرضه للعملة الأجنبية ، فيزيد الطلب على النقود الوطنية وانخفاض في الإحتياطات الرسمية للصرف .

ثانياً : أثر السياسة النقدية في ظل سعر الصرف المرن

في ظل نظام الصرف تام المرونة فان السلطات النقدية تمتنع عن كبح كل القوى (الجهود الموضوعية للسوق) التي تعطي الحرية الكاملة في تحديد سعر الصرف ، فالتغيرات في سعر الصرف تعوّض التغيرات في الإحتياطات الرسمية للصرف مثل ميكانيزم التعديل في حالة عدم توازن المدفوعات أفقي ، وبتطبيق سياسة نقدية توسعية تزيد القروض في الإقتصاد ومنه زيادة الكتلة النقدية².

1 : أزداد أحمد لدوسي ، مرجع سابق ذكره ، ص 105 .

2 : لغرازي حسيبة ، مرجع سابق ذكره ، ص 157 .

خلاصة الفصل الثاني:

إن تحقيق الإستقرار النقدي هدف من الأهداف الرئيسية التي تسعى السلطة النقدية لتحقيقها ، نظرا لبالغ أهميته في تحقيق الإستقرار و النمو الإقتصادي ، حيث يرتبط الإستقرار النقدي بالمؤشرات الإقتصادية الكلية لذلك تعتمد السلطة النقدية على أدوات متعددة للتحكم في العرض النقدي لاحتواء التضخم و المساهمة في نمو إجمالي الناتج المحلي ورفع نسبة التشغيل ومكافحة البطالة ، ويظهر جليا دور السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها كالإستقرار الإقتصادي و النقدي و المالي ، لذلك تتبع السلطة النقدية سياسة صارمة تؤطر عملية اصدار وعرض النقود والتحكم في العوامل التي قد تؤثر فيها بما لا يتوافق مع الأهداف الإقتصادية الكلية المراد الوصول إليها .

وتركز السياسة النقدية ع في تحقيقها للإستقرار النقدي على مؤشرين أساسيين هما معامل الإستقرار النقدي ، و التضخم لتتمكن من التحكم فيهما بما يخدم السياسة الإقتصادية الكلية .

الفصل الثالث

دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار
النقدي في الجزائر للفترة 2016-2021

تمهيد:

الجزائر كغيرها من الدول النامية التي تسعى دوماً للنهوض بإقتصادها الوطني من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية، من خلال سعيها الدائم لتحقيق الإستقرار النقدي ، كونها مرت من النظام الإشتراكي نحو إقتصاد السوق وذلك بعد مواجهتها لعدة أزمات إقتصادية تسببت بأثار وخيمة للإقتصاد الوطني، وكل هذه الأثار كان سببها الأساسي اعتماد الإقتصاد الوطني بنسبة كبيرة على عائدات المحروقات وأغلب إيرادات الدولة من تصدير المواد الأولية مع غياب شبه تام للقطاعات الإنتاجية الأخرى.

لذلك سعى البنك المركزي لتحقيق الإستقرار النقدي من خلال إدراج أدوات نقدية مناسبة وفعالة لمحاربة التضخم الذي أثر على الإقتصاد جراء زيادة العرض النقدي دون زيادة في العرض للسلع و الخدمات، وكذا سعي الدولة للقيام بعدة مشاريع تنموية من أجل تنمية السياسة التشغيلية ومحاربة البطالة لإنعاش الإقتصاد الوطني من أمثلتها الخطط الخماسية للتنمية وكذا أجهزة الادماج المهني وبرامج دعم القطاع الفلاحي و الصناعي ، ومن الناحية الخارجية السعي لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال التضييق على عملية الاستيراد ، وكون الجزائر تتميز بإقتصاد ريعي فإنها مرتبطة بالإيرادات النفطية بالدرجة الأولى ، لذا عملت على المحافظة على قيمة العملة الوطنية من خلال تحقيق استقرار في سعر الصرف والمحافظة على الصناديق السيادية كصندوق ضبط الإيرادات ، ومحاولة زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات .

وانطلاقاً من ذلك، تم تقسيم هذا الفصل وفقاً لما يلي:

المبحث الأول: التمويل غير التقليدي والإستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر خلال هذه الفترة

المبحث الثالث: تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة

المبحث الأول: التمويل غير التقليدي والإستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة

كان لانخفاض أسعار المحروقات تداعيات سلبية على ميزان المدفوعات، والمالية العامة للدولة، مما أدى إلى السحب من احتياطات الصرف الأجنبي لتغطية عجز ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى إدخال مجموعة من الإجراءات والتعديلات، منها تعديل قانون النقد والقرض، بهدف تمويل الخزينة العمومية، والمتمثل في التمويل غير التقليدي. يعكس هذا النوع من التمويل تأثيراته على الإستقرار النقدي، الذي يُعد أحد أهم متطلبات الإستقرار الإقتصادي، وأهم أهداف السلطات النقدية التي تسعى إلى تحقيقه، من خلال تحقيق معدل منخفض ومستقر للتضخم، واستقرار سعر الصرف الدينار الجزائري .

المطلب الأول: معايير الإستقرار النقدي في الجزائر

في هذا المطلب سنتناول الإستقرار النقدي في الإقتصاد الجزائري من خلال دراسة معامل الإستقرار النقدي، ومعيار فائض عرض النقود .

أولاً : معامل الإستقرار النقدي : هو مقياس يستند إلى نظرية كمية النقود، ويهدف إلى قياس الضغوط التضخمية، بمقارنة معدل تغير عرض النقود مع معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والجدول رقم 01 يوضح قيمة المعامل في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة .

الجدول رقم 01: معامل الإستقرار النقدي في الجزائر للفترة 2016 - 2021

السنوات	معدل تغير عرض النقود	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	معامل الإستقرار النقدي
2016	0,82	3,30	0,25
2017	8,38	1,60	5,24
2018	11,09	2,10	5,28
2019	-0,78	0,8	0,98
2020	4,48	-4,9	0,91
2021	9,15	4,0	2,29

المصدر: إعداد الباحثان بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 53، و54، و55، و56، و2021.

حيث أن قيمة معامل الإستقرار النقدي فاق الواحد في سنوات 2017 و2018، إذا ما قارناها بقيمة الواحد التي تُشير إلى الإستقرار النقدي، وهذا يُشير أن الإقتصاد الجزائري عرف ضُغوطاً تضخمية من خلال زيادة عرض النقود عن طريق الإجراء المتمثل في التمويل غير التقليدي.

ثانياً: . معيار فائض عرض النقود : يقيس هذ المعيار الضغوط التضخمية، وحسب هذا المعيار يجب أن يكون هناك تناسب بين الزيادة في عرض النقود والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لتجنب ارتفاع مستوى التضخم. من خلال بيانات الجدول التالي رقم 02.

الجدول رقم 02: معيار فائض عرض النقود في الجزائر للفترة 2016 - 2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	معدل تغير عرض النقود	معدل تغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	الزيادة غير التضخمية في عرض النقود	معيار فائض عرض النقود
2016	0,82	3,30	441,37	- 329,57
2017	8,38	1,60	235,82	922,48
2018	11,09	2,10	342,18	1 319,92
2019	-0,78	0,8	131,00	- 261,10
2020	4,48	-4,9	- 888,63	1 628,73
2021	9,15	4,0	724,05	854,55

المصدر: إعداد الباحثان بناء على التقارير السنوية والنشرات الاحصائية الثلاثية لبنك الجزائر لسنة 2021 و 2022 .

من خلال الجدول رقم 02 أعلاه، نجد أن الزيادة في عرض النقود تفوق الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، أي عدم وجود تناسب بين الزيادة في عرض النقود والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا يُشير إلى تفضيل السيولة النقدية، وتعرض الإقتصاد إلى ضغوط تضخمية لتزايد عرض النقود، والتراكمات المسجلة في السابق¹.

¹ : بوضياف مختار ، صالح سنوساوي ، التمويل غير التقليدي و أثاره على الإستقرار النقدي في الجزائر ، ملتقى وطني حول أسباب وتداعيات انخفاض القدرة الشرائية للدينار الجزائري على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر وسبل معالجتها، جامعة ميله ، 30 نوفمبر 2022 ، ص6.

المطلب الثاني: التمويل غير التقليدي وعرض النقود والتضخم

التمويل غير التقليدي كان له تأثير على التطور الحاصل في عرض النقود في عامي 2017، و2018، وبهذا ما بينه الجدول التالي :

الجدول رقم 03: صافي الأصول الأجنبية وعرض النقود والتضخم في الجزائر للفترة 2016 - 2021

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	صافي الأصول الأجنبية NFA	عرض النقود M2	NFA/M2 بالنسبة المئوية	معدل التضخم بالنسبة المئوية
2016	12 596,0	13 816,3	91,17	6,40
2017	11 227,4	14 974,6	74,98	5,59
2018	9 485,6	16 636,7	57,02	4,27
2019	7 598,7	16 506,6	46,03	2,00
2020	6 571,0	17 246,7	38,10	2,40
2021	6 222,8	18 825,3	33,06	6,50

المصدر: إعداد الباحثان بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 53، و54، و55، و56، 2021.

تزايد عرض النقود مع انخفاض صافي الأصول الأجنبية الذي يُعد أحد مقابلاته بسبب تآكل احتياطات الصرف الأجنبي، حيث ارتفع عرض النقود بنسبة 0,81% من سنة 2015 إلى سنة 2016، ليرتفع بنسبة 8,38% و 11,09% في سنتي 2017 و 2018 على التوالي. وحسب بنك الجزائر بلغ التمويل غير التقليدي سنة 2017 مبلغ 2 185 مليار دينار جزائري، وسنة 2018 مبلغ 5 556,2 مليار دينار جزائري، ونجد ارتفاع معدل التضخم بتسجيله 5,59% عام 2017، و 4,27% عام 2018، بسبب زيادة عرض النقود، لينخفض إلى 2,00% سنة 2019، لانخفاض عرض النقود، كما نجد نسبة التغطية صافي الأصول الأجنبية لعرض النقود انخفضت من 112,19% إلى 33,06% بسبب تآكل احتياطات الصرف الأجنبي.

المطلب الثالث : سعر صرف الدينار

اتخذت السلطات النقدية عدة تدابير لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري في تسعينيات القرن الماضي، تمثلت في صدر النظام رقم 95-07 المتعلق بمراقبة الصرف، الذي سمح بقابلية التحويل للدينار الجزائري بالنسبة للعمليات الجارية لميزان المدفوعات.

والنظام رقم 95-08 المتعلق بسوق الصرف، لإنشاء سوق بين البنوك والمؤسسات المالية، ووسطاء معتمدين، تجمع كل عمليات الصرف الفورية أو لأجل بين العملة الوطنية والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية.

والنظام رقم 07-01 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة، ليؤكد قابلية التحويل من خلال المادة 03، التي تنص على أنه تُعد التسديدات والتحويلات الخاصة بالمعاملات الدولية الجارية حُرّة وتتم عبر الوسطاء المعتمدين، فحسب بنك الجزائر فإن تسيير سعر صرف الدينار يندرج في إطار التعويم المدار مقابل العملات الرئيسية، وهي عملات أهم الشركاء التجاريين. وأن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية يتحدد بطريقة مرنة وفق المعاملات النقدية تبعاً لمبدأ العرض والطلب¹.

الجدول رقم 04: أسعار المحروقات واحتياطات الصرف الأجنبي ومتوسط سعر الصرف (الدولار الأمريكي

والبيورو) مقابل الدينار الجزائري للفترة 2016 - 2021

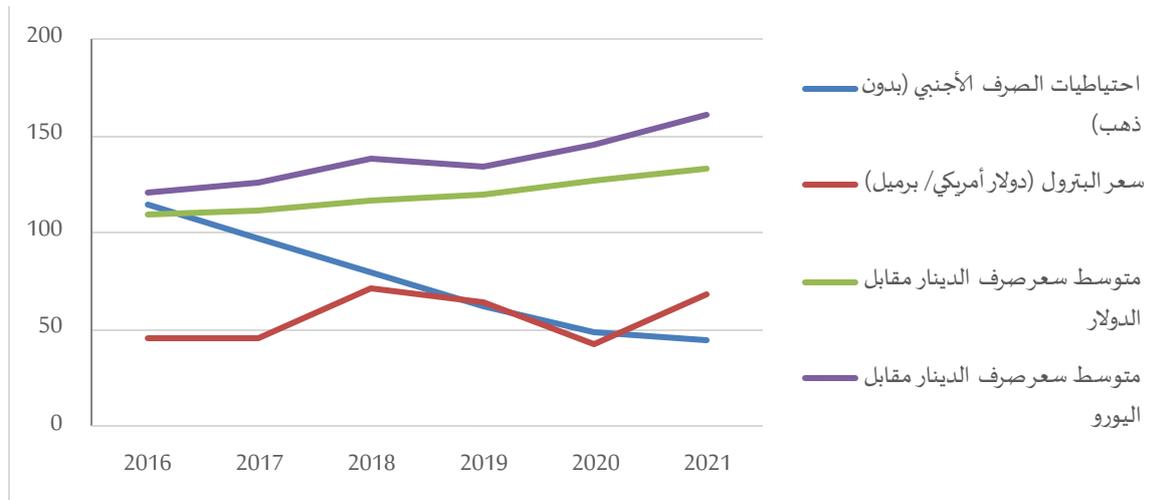
السنوات	سعر البترول (دولار أمريكي/برميل)	احتياطات الصرف الأجنبي (بدون ذهب) مليار دولار	دينار جزائري مقابل دولار أمريكي	دينار جزائري مقابل اليورو
2016	45,0	114,13	109,4654	121,1766
2017	54,1	97,33	110,9610	125,3231
2018	71,3	79,88	116,6169	137,6864
2019	64,4	62,00	119,3606	133,7058
2020	42,1	48,20	126,8288	144,8804
2021	68,2	44,70	133,3231	160,6652

المصدر: إعداد الباحثان بناء على النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 53، و54، و55، و56، و2021.

1: بوضياف مختار ، صالح سنوساوي ، مرجع سابق ذكره ، ص 7 .

الشكل رقم 2: أسعار المحروقات واحتياطيات الصرف الأجنبي ومتوسط سعر الصرف (الدولار الأمريكي

واليورو) مقابل الدينار الجزائري للفترة 2016 - 2021



المصدر: إعداد الباحثان بناء على معطيات الجدول رقم 04.

وتُشير بيانات الجدول رقم 04، انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بداية من سنة 2015، ففي سنتي 2015، و 2016، سجل انخفاضاً حاداً بنسبة 24,71% و 8,96% على الترتيب، بسبب أزمة انخفاض أسعار البترول، وتراجع احتياطيات الصرف الأجنبي، وفي سنة 2017 عرف انخفاضاً طفيفاً بنسبة 1,37% مسجلاً 110,9610 دينار لكل دولار واحد. لينخفض في سنة 2018 بنسبة 5,10% مسجلاً 116,6169 دينار لكل دولار واحد، ليواصل الانخفاض مسجلاً 133,3231 دينار لكل دولار أمريكي واحد.

أما قيمة الدينار الجزائري مقابل اليورو، نلاحظ انخفاض قيمة الدينار بانتقاله من 111,4418 دينار لكل يورو واحد سنة 2015 إلى 160,6652 دينار لكل يورو واحد سنة 2021، بانخفاض قدره 44,16%.

حيث نجد أن قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو لا يزال يُسجل انخفاضاً، والسلطات النقدية لم تستطع تحقيق استقرار سعر صرف الدينار الجزائري، وأن سعر صرف الدينار يتحدد من قبل بنك الجزائر.

وبالتالي، تُساهم أسعار البترول، واحتياطيات الصرف الأجنبي بشكل كبير في تحديد سعر صرف الدينار الجزائري. وهناك أسباب جعلت سعر صرف الدينار ينخفض نذكر منها: نمو عرض النقود، ضعف الصادرات خارج المحروقات بسبب ضعف الإنتاج، معدل التضخم المسجل في الجزائر مقارنة بمعدل التضخم العالمي، وكذلك توسع السوق الموازية.

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الجزائر خلال هذه الفترة

يعتمد البنك المركزي في التأثير على حجم الائتمان وكيفية توزيعه داخل الإقتصاد ا على مجموعة من الأدوات والتي وضعت السلطة النقدية نصوص تطبيقها بداية من سنة 1994 ، كما باشرت في إصلاح هذه الأدوات لضرورة الحاجة التي يتطلبها الإقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدي، وسنحاول من خلال هذا المبحث ايجاز مختلف أدوات السياسة النقدية ومحاولة تحليلها .

المطلب الأول : أداة معدل إعادة الخصم

معدل إعادة الخصم يعتبر وسيلة ترجع البنوك التجارية بها من أجل الحصول على السيولة مقابل التنازل على الأوراق التجارية ويعتبر أحد الأدوات الأساسية للسياسة النقدية، يستعمله البنك المركزي للتأثير في قدرة البنوك التجارية على منح القروض.

وفي بداية كل سنة يقدم البنك المركزي لمجلس النقد والقرض كل التوقعات المتعلقة بتطور المجاميع النقدية والقروض وويقدم اقتراحات في نفس الوقت لأدوات السياسة النقدية التي يراها مناسبة لتحقيق الهدف النهائي المراد الوصول إليه، ومع بداية كل ثلاثي يبرمج البنك المركزي الحد الأقصى للمبالغ الإجمالية التي تكون قابلة لإعادة الخصم¹. و الجدول رقم 5 يوضح مراحل تطور معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي :

الجدول رقم 5 : معدل إعادة الخصم لدى البنك المركزي من 2016 / 2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل إعادة الخصم	3,5	3,75	3,75	3,75	3,75	3,75

من إعداد الباحثين بالإعتماد على : النشرة الإحصائية رقم 59 لبنك الجزائر، الثلاثي الثاني ، 2022 ، ص 17 .

هذا المعدل كان ثابتا قبل 2016 وتعد هذه الأداة جيدة حيث تعبر عن انخفاض مستويات التضخم ، وعدم إعادة التمويل لدى البنك المركزي الذي أصبحت تلجأ إليه البنوك التجارية بسبب السيولة الكبيرة في هذه المرحلة، بعدها شهدت انخفاض في سنة 2016 بمعدل 3.5% بسبب انعدام إعادة التمويل من طرف بنك الجزائر ، وعودة عمليات إعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي كان ابتداءا من سنة 2016 ليرتفع سنة 2017 بمعدل 3.75% واستمر بنفس المعدل إلى غاية 2021 .

¹ المادة 70 ، 71 من قانون النقد والقرض 10/ 90 .

المطلب الثاني: أداة الاحتياطي الإجباري

الإحتياطي الإجباري في الجزائر يعتبر آلية من الآليات الرقابية التي جاء بها القانون 10/90 إذ خصها بمادة صريحة ، فقد قام بفرض هذه النسبة بنسبة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة القصوى المنصوص عليها في القانون، وفوض للبنك المركزي استخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية¹.

وهذا ما يوضحه الجدول الموالي :

الجدول رقم 6 : تطور معدلات الإحتياط الإجباري لبنك الجزائر 2016 / 2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل الاحتياطي الإلزامي	8	4	10	10	3	2

من إعداد الباحثين بالإعتماد على : النشرة الإحصائية رقم 59 لبنك الجزائر، الثلاثي الثاني ، 2022 ، ص 17 .

الملاحظ خلال 2016 و2017 هو حالة الإنكماش التي مر بها الإقتصاد الوطني كان سببها تراجع أسعار المحروقات والعجز في ميزان المدفوعات، لذلك قرر البنك المركزي نسبة 8% سنة 2016 و 4% سنة 2017، ليعود إلى الإرتفاع سنة 2019، حيث وصل المعدل إلى 10% من أجل تقليص السيولة لدى البنوك ، ثم شهد انخفاض في سنة 2020 إلى 3% على خلفية انتشار وباء كورونا وهذا من أجل تحرير هوامش السيولة الإضافية للنظام المصرفي لتمويل الإقتصاد الوطني وذلك بزيادة القروض .

المطلب الثالث : أداة السوق المفتوحة

يقصد بها قيام بنك الجزائر بالدخول إلى السوق المالي للأوراق المالية بائعا ومشتريا ، وهذا بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة في الإقتصاد، وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر فعالية ، ولكن بشأن هذه السياسة فقد تمت أول عملية للسوق المفتوحة عام 1996 وتمثلت في شراء بنك الجزائر للسندات العمومية التي لا تتجاوز مدتها 06 أشهر، ولكن لغياب سوق مالية متطورة تجلب الموارد من أصحاب الفائض فإنه من الصعب قيام بنك الجزائر بعمليات السوق المفتوحة للتأثير في حجم الإئتمان المصرفي².

نص قانون النقد والقرض 10/90 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها 6 أشهر على أن لا يتجاوز المبلغ الإجمالي لكل السندات 20% من

¹ المادة 93 من قانون النقد و القرض 10/90 .

² إكن لويس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة : 2000-2009 ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم

الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011، ص 60 .

إجمالي إيرادات الدولة العادية للسنة الماضية، لكن بعد صدور الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض أراح شرط سقف 20% جعله مفتوحا حسب ما تقتضيه الظروف والأهداف النقدية، طبقت عملية السوق المفتوحة لأول مرة سنة 1996 عندما قام البنك المركزي بشراء السندات العمومية التي تتجاوز 6 أشهر ومنذ صدور فائض السيولة في السوق النقدية عام 2001، لم يستطع بنك الجزائر بيع السندات العمومية من أجل امتصاص السيولة الفائضة، لكن بدءا من سنة 2004 كان هناك جهود تبذل لاستخدامها كأداة نقدية فعالة، على أن يقوم المتعاملون الإقتصاديون بطرح الأسهم والسندات على المديين المتوسط والطويل لضمان عمل السوق النقدية بفعالية، رغم هذه الجهود بقيت عمليات السوق المفتوحة غير مستعملة منذ سنة 2002، لكن مع انخفاض معدل السيولة في الإقتصاد أعاد البنك المركزي تفعيل دور هذه الأداء الهامة، تم تحديد أواخر سنة 2017 معدل فائدة قدر ب 3.5% لسندات تستحق لفترة ما بين 7 أيام، 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهر، لكن تطبيق عمليات السوق المفتوحة لم تتم بعد من قبل بنك الجزائر¹.

المطلب الرابع : أدوات أخرى للسياسة النقدية

تتمثل الأدوات الأخرى التي استعملها البنك المركزي للحفاظ على الإستقرار النقدي في أداة استرجاع السيولة و المعدل التوجيهي للفائدة و التسهيلات الدائمة كالودائع المغلة للفائدة والقرض الهامشي .

أولا :أداة استرجاع السيولة : قام بنك الجزائر بإدراج هذه المادة الجديدة بالتعليمية 02- 02 المؤرخة في 11 أبريل 2002 م التي هي عبارة عن ايداع طوعي و اختياري لفائض الودائع لدى البنك المركزي وما يميز هذه الاداة أنها أكثر مرونة من الإحتياطات الإجبارية حيث يمكن تعديلها كل يوم مما يتيح الفرصة لكل بنك من تسبير السيولة المتوفرة لديه، وقد ساهمت هذه الأداة من امتصاص كمية كبيرة من من السيولة النقدية الزائدة ، و بالتالي تعتبر العنصر الأكثر فاعلية خلال السنوات الأخيرة ، سمحت للبنك المركزي بتوظيف موارد جامدة لتحكم أفضل في العرض النقدي .

بلغ إجمالي المخزون الذي تم سحبه بواسطة هذه الاداة في 2015 ب 479 مليار دينار ، وحينها بلغت نسبة استرجاع السيولة المصرفية لمدة 7 أيام و 3 أشهر و 6 أشهر على الترتيب 0,75 % ، 1,25 % ، 1,75 % و في سنة 2016 لم يحدث بنك الجزائر تغيير على نسب الفائدة للسيولة المسترجعة بينما في 2017 قام البنك المركزي بتجميد هذه الأداة نتيجة الإنخفاض القوي المسجل في السيولة ، ومن سنة 2018 إلى سنة 2021 بقيت ثابتة عند 3,5 % بالنسبة للسيولة المسترجعة ل 7 أيام².

1: نش آية ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار المالي في الجزائر 2014 / 2020 ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة أم البواقي ، 2020 / 2021 ، ص 44 .

2 : إكن لونيس ، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2015 - 2019 ، مجلة الإقتصاد و التنمية المستدامة ، المجلد 5 ، العدد الأول ، 2022 ، ص 15 .

ثانياً: المعدل التوجيهي : المعدل التوجيهي هو معدل الفائدة المطبق لبنك الجزائر على عمليات إعادة التمويل الرئيسية، إذ يشكل توجه السياسة النقدية إلى هدف أساسي وهو الحفاظ على الإستقرار العام للأسعار¹ ، وتم الحفاظ على معدل الفائدة التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية عند 3% سنة 2021 بعدما تم تخفيضه بـ 25 نقطة أساس سنة 2020 عن السنوات السابقة الذي كان ثابتاً عند النقطة 30 أساس ، ويهدف هذا القرار إلى تحفيز وزيادة عرض القرض كإجراء نرافق لإنعاش الإقتصاد الوطني ، كما تم تمديد التدابير الإستثنائية الرامية إلى تخفيف بعض الأحكام الإحترازية المطبقة على البنوك و المؤسسات المالية التي تم اعتمادها في 1 مارس 2020 وتحقيقاً لهذه الغاية قرر بنك الجزائر كتخفيض الحد الأدنى للسيولة إلى 60 % ، اعفاء البنوك من إجبارية تكوين و سادة الأمان ، السماح للبنوك و المؤسسات تأجيل دفع الأقساط المستحقة ، السماح للبنوك و المؤسسات المالية بمنح قروض جديدة للزبائن².

ثالثاً : التسهيلات الدائمة : تهدف التسهيلات الدائمة إلى زيادة أو انقاص السيولة من البنوك لـ 24 ساعة. وتتم هذه العمليات بمبادرة من البنوك على شكل:

1. **تسهيلات القرض الهامشي :** تسهيلة القرض الهامشي هي عملية تمكن البنك بالحصول من البنك المركزي ، مقابل تقديم أوراق على سيولة لـ 24 ساعة بمعدل محدد مسبقاً، تم تحديده بتعليمة من قبل البنك المركزي ، مع الإشارة إلى معدل عمليات إعادة التمويل الرئيسية التي تمت اضافتها بهامش والمعلن عنها سلفاً ، في التعليمة رقم 07 -16 المؤرخة في 1 سبتمبر 2016 ، التي نصت مادتها الرابعة على (أنه لا يوجد حد للمبالغ التي يمكن الحصول عليها في اطار تسهيلة القرض الهامشي) ، و المادة الخامسة على الإحتياجات المؤقتة لإعادة التمويل لمدة 24 ساعة تكافئاً بنسب العمليات الرئيسية لإعادة التمويل ضف إليها هامشاً ب (100 ، 150 ، 200 نقطة) ، وهو معدل فائدة بسيط يسدد للبنك المركزي في آجال الإستحقاق.

2. **تسهيلات الودائع المغلة للفائدة :** تسهيلة الودائع المغلة للفائدة هي عملية إيداع لدى البنك المركزي لـ 24 ساعة . تكافئاً هذه الودائع بنسبة فائدة يحددها البنك المركزي من خلال تعليمة، مع الإشارة إلى معدل عمليات إعادة التمويل الرئيسية منقوصة بهامش، بالمقابل لا يقدم أي ضمان و يكون مبلغ النقود التي يمكن إيداعه في إطار تسهيلة الودائع غير محدود³، هي تعتبر الأداة أكثر استخداماً في الألفية الأخيرة إلى غاية 2014 حيث ظل معدل الفائدة ثابت عند معدل 0,3 % حتى سنة 2016 قام

¹ : نظام رقم 09-2020 المؤرخ في 28 ديسمبر 2020 المعدل والمتمم للنظام رقم 02-2009 المؤرخ في 26 ماي 2009 والمتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

²: تقرير بنك الجزائر ، 2021 ، 40 .

³ تقرير بنك الجزائر ، 2021 .

البنك المركزي بالإلغاء التام لتسعيرة الإيداع وهو ما يدل على عدم فعالية هذه الأداة من 2016 إلى 2019، وهذا ما جاء في التعلية المتعلقة بمعدلات الفائدة المطبقة على تسهيلة الودائع المغلة للفائدة.

جاء في المادة الثانية: (تحدد تسهيلة الودائع المغلة للفائدة بمعدل فائدة يساوي الصفر)¹.

تشكل هاتين التسهيلتين ممر نسبة الفائدة في السوق النقدية .

¹ : التعلية رقم 09-16 التي تعدل التعلية 02-09 مؤرخ في 25 فيفري 2009 .

المبحث الثالث : تقييم دور السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة

إن الاستقرار العام للأسعار من الأهداف النهائية للسياسة النقدية، وهذا منذ اصدار قانون النقد والقرض 10/90 وأيضا الذي تم تدعيمه من خلال الأمر 03/11 وكذا الأمر 10/104 بالتالي فإن السلطة النقدية تعمل جاهدة من خلال سياستها النقدية على تحقيقه من خلال التحكم في معدل التضخم الذي يعد كظاهرة سلبية بالنسبة للإقتصاد الوطني .

المطلب الأول : دور السياسة النقدية في تعديل معدلات التضخم

هناك عدة أسباب مؤسسية لارتفاع معدلات التضخم التي تعمل على معالجتها بطرق مباشرة وكذا أسباب هيكلية يتم معالجتها بطرق غير مباشرة، إن التضخم في حد ذاته يعبر على أن العرض النقدي أكبر من الإنتاج الحقيقي الموجود ، لذلك تقوم السلطة النقدية بمحاولة امتصاص هاته الكتلة الفائضة من خلال تطبيق سياسة انكماشية، وذلك بالرفع من معدلات إعادة الخصم أو من خلال تدخل البنك المركزي في السوق المالي كبيع للأوراق المالية أو من خلال زيادة معدل الإحتياطي الإلزامي ، بما معناه التخفيض من الإئتمان الموجه للأعوان الإقتصاديين الذي يؤدي إلى تخفيض كمية النقود المتداولة ومنه تخفيض معدلات التضخم¹، لذا سوف نقوم بدراسة معدل التضخم خلال فترة الدراسة لمعرفة مدى تأثير السياسة النقدية المطبقة عليه ومحاولة الحد منه ، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 7 : تطور معدل التضخم للفترة 2016 / 2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
التضخم %	6,40	5,59	4,27	1,95	2,42	7,20

المصدر : تقرير بنك الجزائر لسنتي 2021 و 2022

هاته الفترة تميزت بفائض كبير في السيولة لذلك عملت السلطة النقدية على تطبيق سياسة انكماشية فتم تنشيط أداة الإحتياطي الإلزامي و وذلك لامتصاص فائض السيولة و بالتالي التحكم في الكتلة النقدية بتقليص نسبة نموها لتبلغ أدنى مستوى لها سنة 2016 ب 0,81% وتزامنا معها نجد أن هناك ارتفاع في معدل التضخم الذي بلغ 6,40% لسنة 2016 أما سنة 2019 فتميزت بتراجع الكتلة النقدية الذي بلغ 0,75- ومعدل التضخم 1,95% ليرتفع إلى 2,42% في سنة 2020، أما سنة 2021 فقد شهدت ارتفاعا في التضخم مقارنة بسنة 2020 بحيث بلغ 7,20% وهذا يعود للنمو الكبير للكتلة النقدية ب 10,05%. أي نستنتج أن العلاقة بين الكتلة النقدية والتضخم لم تكن قوية ومستقرة ، لذا فإن الكتلة النقدية لم تكن الهدف المناسب الذي ينقل أثر السياسة

¹ : بن نافلة نصيرة، "استهداف السياسة النقدية للتضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970 / 2014 ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 3 ، العدد الأول ، 2017 ، ص 40 .

النقدية للهدف النهائي الذي هو استقرار المستوى العام للأسعار، إلا أنه يمكن استنتاج أن السياسة النقدية كانت فعالة في أنها استطاعت الحفاظ على معدلات التضخم في مستوى متقارب مع معدل التضخم المستهدف الذي تراوح ما بين 3 و4% في أغلب السنوات من خلال أدواتها غير المباشرة من خلال رفع معدل إعادة الخصم وكذا رفع معدل الاحتياطي الإجباري التي من خلالهما استطاعت التحكم في البنوك التجارية وتحديد سياسة إقراضية تتماشى وهدفها ، وهذا من أجل التحكم في العرض النقدي ، و بالتالي امتصاص فائض السيولة.

المطلب الثاني : دور السياسة النقدية في محاربة البطالة

يعد التشغيل الهدف الثاني من الأهداف النهائية للسياسة النقدية التي تهدف لتحقيق النمو الإقتصادي، لذا نستنتج أنه عند الوصول إلى نمو اقتصادي ينعكس ذلك إيجابا على هدف التشغيل فيحقق نمو في نسب التشغيل التي بدورها تنعكس على تراجع نسب البطالة ، ونظرا للأهمية البالغة لهذا الهدف الذي يحقق لنا جزءا من الإستقرار النقدي عمالبنك المركزي على تسيير سياسته النقدية بأدواتها غير المباشرة للعمل على تحقيق هذا الهدف¹.

مر التشغيل في الجزائر بمرحلة انتقالية في فترة التسعينات تميز بعدة إصلاحات هيكلية أين عرفت معدلات البطالة ارتفاعا كبيرا بلغت 30% كون أن التشغيل والبطالة تربطهما علاقة عكسية أي كلما زاد معدل التشغيل تنخفض نسب البطالة²، تميزت فترة الأفينيات بتبني مجموعة من البرامج الخماسية تبعت الإصلاحات الهيكلية الأولى وكماحولة من الدولة على استغلال الفوائض المالية الكبيرة من مبيعات قطاع المحروقات في مشاريع استثمارية وتنموية لتطوير البنية التحتية وتحسين المستوى المعيشي، لذا سوف نعرف تطورات نسب البطالة والتشغيل من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 8 : تطور نسب البطالة و التشغيل في الجزائر للفترة 2016 / 2021

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل البطالة %	10,5	11,89	11,7	11,4	12,83	13,4
معدل التشغيل %	38,06	37,66	37,61	37,31	35,13	37,4

المصدر : التقرير المفصل لبنك الجزائر ، 2022 .

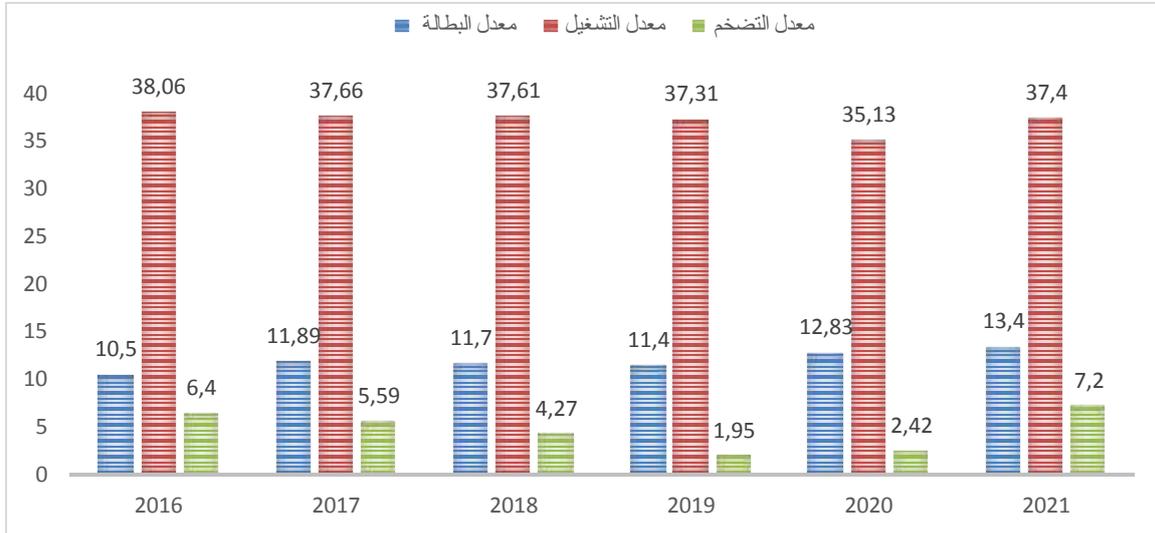
نظرا لانخفاض أسعار البترول من جراء الأزمة النفطية لسنة 2014، ما انعكس على احتياطات الصرف الأجنبية و أدى إلى انخفاضها بنسب كبيرة و بالتالي تسجيل تراجع في سيولة القطاع المصرفي التي أدت إلى

¹ : المادة 55 من قانون النقد والقرض 10/90 .

² بن علي فتيحة ، تومي صالح ، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية الكلية في الجزائر ، 1990 / 2017 ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 16 ، العدد 22 ، 2020 ، ص58 .

تراجع في السياسة الإقراضية ومنه تراجع في الإستثمار وفتح مناصب الشغل، سجلت نسب بطالة بـ 11,89 / 11,7 / 11,4 لسنوات 2017، 2018، 2019 على التوالي وتكون معدلات التشغيل في مستوى 37,66 / 37,61 / 37,31 على الترتيب كذلك، أما ما تميزت سنة 2020 هو ارتفاع مستوى البطالة إلى 12,83 % مقابل انخفاض في مستوى التشغيل إلى 35,13 % وهذا بسبب الأزمة الصحية كوفيد 19 التي أدت إلى أزمة خانقة أصابت القطاع الإقتصادي بالشلل ، ما أدى بعض المؤسسات للقيام بإعادة الهيكلة أما أجبرها على تسريح بعض من عمالها بالإضافة إلى إندام المشاريع الإستثمارية التي تتيح فرص العمل هذا ما أدى تراجع في مستوى التشغيل ومنه ارتفاع البطالة ، أما سنة 2021 تميزت بارتفاع مستوى البطالة لتبلغ 13,4% ويعود ذلك إلى الركود الإقتصادي الذي تسببت به الجائحة الصحية ، وكذا تراجع في مستوى الإنفاق الحكومي ، ورغم ذلك إلا أن نسبة التشغيل عرفت زيادة لتبلغ 37,4% مقارنة بالسنة السابقة.

الشكل رقم 3: تمثيل نسب التشغيل و البطالة و التضخم في الجزائر 2016/2021



المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجداول السابقة (7 ، 8) .

إن ظاهرة البطالة يؤثر على كافة السياسات الإقتصادية منها أو النقدية، وحلها يتطلب سياسة نقدية فعالة وصارمة وفي حالة الجزائر لا نستطيع بواسطة السياسة النقدية القضاء نهائيا على البطالة كون أن الإقتصاد ليس في ذروته التشغيلية الكاملة و إن كانت تسعى دائما لتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار، لذا كان محاولة القضاء على البطالة من خلال الإعتماد على سياسة مالية توسعية، التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع ومستقر نسبيا وبالتالي توفير المشاريع الإستثمارية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال برامج تنمية التي ينتج عنها نسبة عالية من التشغيل ومنه القضاء على ظاهرة البطالة .

المطلب الثالث : دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الإقتصادي

يعتبر هدف النمو الإقتصادي من الأهداف النهائية التي تسعى السياسة النقدية لتحقيقها بطرق غير مباشرة ولمعرفة تأثيرها على النمو الإقتصادي نرجع إلى دراسة إجمالي الناتج الداخلي الحقيقي الذي يعتبر العنصر الرئيسي الذي يعكس تطور النشاط الإقتصادي بالتطرق لجميع القطاعات الانتاجية في الإقتصاد ، ونشير أنه تم التطرق إلى النمو الإقتصادي بدراسة تطور إجمالي الناتج الداخلي الخام الحقيقي¹ ، وفي الجدول التالي نورد نسب النمو الإقتصادي لفترة الدراسة

الجدول رقم 9 : تطور النمو الإقتصادي خلال الفترة 2016 / 2021

السنة	2016	2017	2018	2019	2020	2021
معدل النمو الإقتصادي	3,2	1,3	1,2	0,8	-4,9	2,3

المصدر : تقرير بنك الجزائر لسنة 2021

بلغ معدل النمو سنة 2016 نسبة 3,2 % ليسجل تراجع حاد بالنسبة لسنة 2017 بنسبة 1,3 % وبنسبة 1,2% سنة 2018 ليبلغ أدنى معدل سنة 2019 بـ ، 0,8% و يعود هذا لتراجع أسعار المحروقات بسبب الأزمة التي وقعت سنة 2014 و السياسة الاقتصادية الانكماشية التي انتهجتها الدولة، أما سنة 2020 فقد سجل معدل النمو تراجعا كبيرا بـ -4,90% وهذا عائد لمخلفات الأزمة الصحية كوفيد 19 على الإقتصاد وتراجع معدل التشغيل وارتفاع معدل البطالة وتدهور الحالة الإقتصادية ، ليعود للتحسن سنة 2021 وقدّر النمو بـ 2,3% وهذا عائد لارتفاع أسعار المحروقات .

السياسة الإقتصادية كانت تهدف لسياسة مالية توسعية من خلال عديد البرامج التنموية المتتالية وما نتج عنها من محاولات النهوض بالنشاط الإقتصادي، أما الدور الذي لعبته السياسة النقدية فكان منحصر في تقليص السيولة الهيكلية، وهذا بتطبيق السلطة النقدية لسياسة انكماشية من خلال رفع معدل إعادة الخصم وكذا رفع الإحتياطي الإجباري ، وهذا لتقليص السيولة الفائضة لدى البنوك التجارية والتحكم أكثر في سياستها الائتمانية ، إذن دورها كان شبه منعدم بالنسبة للنمو الإقتصادي قبل سنة 2020 ، رغم أن الأمر 03-11 أكد على أهمية النمو الغقتصادي كهدف وتحويله من معدل منتظم إلى سريع².

1 : محمد راتول، صلاح الدين كروش، " تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000/ 2010 مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 66، 2014، ص 111 .

2 : عازي سامية ، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990_ 2021 ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص إدارة مصرفية ، جامعة الجزائر 3 ، 2022_ 2023 ، ص 229 .

خلاصة الفصل الثالث:

من خلال هذا الجزء التطبيقي للدراسة تطرقنا للأهمية البالغة التي تكتسيها أدوات السياسة النقدية التي يطبقها بنك الجزائر، كونها تساهم لحد كبير في المحافظة على الإستقرار النقدي ومنه الإقتصادي، كما نجد أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية المطبقة من قبل السلطة النقدية في الجزائر هو تحقيق الإستقرار في المستوى العام في الأسعار ومنه التحكم في مستويات التضخم وبالتالي المساهمة في تحقيق الإستقرار النقدي.

كما تلعب السياسة النقدية دور مهم في التأثير على الكتلة النقدية من خلال وضع الأدوات الملائمة وفي الوقت المناسب لمعالجة الوضع سواء كان عجزاً أو فائض، وكون أن الكتلة النقدية في الجزائر شهدت نمواً كبيراً، وهذا النمو مرتبط بارتفاع إيرادات قطاع المحروقات وزيادة الإنفاق الحكومي وسياسة الأجور و بالتالي ارتفاع معدل التضخم ، ولمعالجة مشكلة التضخم والحفاظ على استقراره من خلال الرفع أو التخفيض من أداة الإحتياطي الإجباري وأداة إعادة الخصم أو أداة السوق المفتوحة بتدخل بنك الجزائر في السوق المالية مباشرة كمشتري للأوراق المالية ، وكذا العمل على التخفيف من القيود الإئتمانية بغرض تشجيع السياسة الإئتمانية من أجل القضاء على البطالة وزيادة معدل التشغيل ، وكذلك العمل على تحسين ميزان المدفوعات واستقرار قيمة العملة الوطنية من خلال تبني سياسة صرف جيدة وهذا من أجل تحقيق الإستقرار الإقتصادي ككل .

خاتمة

حاولنا خلال هذا البحث ابراز الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي خلال الفترة 2016 - 2021 حالة الجزائر، حيث تعتبر السياسة النقدية من الفروع الهامة في السياسة الإقتصادية الكلية لتحقيق الإستقرار النقدي ، إذ اختلفت تعددت الدراسات و الآراء حول أهميتها و تأثيرها على باقي المتغيرات الإقتصادية ، أدت إلى ظهور مجموعة من الأفكار و النظريات تحت لواء مدارس إقتصادية حاول كل منها البحث عن تفسير تأثير تغير كمية النقود على مستوى النشاط الإقتصادي.

نستنتج من تحليل دور السياسة النقدية أنها بلغت درجة كبيرة من السرعة و التنظيم للسيولة المتداولة ما يمكنها من الوصول إلى أعلى مستويات لأداء و كفاءة عالية في إستخدام أدوات السياسة النقدية و السيطرة على يطرأ المؤشرات الاخرى، و تتمثل أهم أهداف السياسة النقدية في الإستقرار العام للأسعار ومحاربة البطالة و تحقيق فائض في ميزان المدفوعات و تحقيق معدلات نمو مرتفعة للإقتصاد ، ومن أهم أدواتها سعر إعادة الخصم، الإحتياطي الإلزامي ، أسعار الفائدة الصفرية، التسيير الكمي ، عمليات استرجاع السيولة ، عمليات السوق المفتوحة.

من خلال هاته الدراسة تطرقنا إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة ، حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري المفاهيمي للسياسة النقدية، حيث قدمنا مختلف المفاهيم حول السياسة النقدية و قنوات إبلاغها و مصداقيتها و أيضا أهدافها و مختلف النظريات التي تناولتها، أولاً النظرية الكلاسيكية التي ترى أن قيمة النقود تتوقف على حجمها و أرجعوا ما يحدث من تغير في قيمة النقود للعلاقة بين المستوى العام للأسعار و كمية النقود المتداولة ، أما النظرية الكنزوية فركزت على العلاقة بين كمية النقود و معدلات الفائدة و نفقة توظيف الأموال و الأسعار، وهذا ما اتبعه النظرية النقدية لكنها رأت أن هذا الدور يكون في المدى الطويل لا في المدى القصير، في حين ركزت النظرية النقدية على التوقعات العقلانية في التأثير على فعالية السياسة النقدية و أن الجانب الحقيقي (الإنتاج) هو الذي يؤثر على الجانب النقدي (الاسمي) .

أما في الفصل الثاني فتناولنا الإطار النظري المفاهيمي للإستقرار النقدي من خلال ماهية الإستقرار النقدي في المدارس الإقتصادية ، وكذا الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية بهدف تحقيق الإستقرار النقدي أولاً من جانب السياسة النقدية و ثانياً من جانب توصيات صندوق النقد الدولي ، وتناولنا كذلك مؤشرات و معايير قياس الإستقرار النقدي لتصحيح الإختلالات عن طريق أدوات السياسة النقدية غير التقليدية ، وكذا مدى انعكاس تنفيذ السياسة النقدية على استقرار النقد .

أما الفصل الثالث كان لعرض وتحليل الإحصائيات و الأرقام المسجلة من قبل البنك المركزي لفترة الدراسة 2016 - 2021 التي تميزت بالركود الإقتصادي و قلة العرض النقدي (أزمة السيولة) الذي واكب انخفاض أسعار المحروقات وكذا الحالة الوبائية كوفيد 19 التي كانت سائدة من سنة 2019 إلى سنة 2022 ما أدى إلى قلة العرض النقدي والركود الإقتصادي بشكل عام ، وتطرقنا إلى دور الأدوات التي تدخل بها البنك المركزي من أجل تحقيق الإستقرار النقدي الداخلي و الخارجي .

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا لمجموعة من النتائج والتوصيات نوردتها كآآتي :

1. نتائج الدراسة:

. توصلنا من خلال دراسة " دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في

الجزائر خلال الفترة " 2016. 2021 "

إلى مجموعة من النتائج، يمكن عرضها فيما يلي:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم فروع السياسة الاقتصادية، بحيث تستخدم من طرف البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية .
- السياسة النقدية لها العديد من الأدوات المباشرة و غير المباشرة، التي يكمن التأثير بها على الاستقرار النقدي وبقية المؤشرات .
- الإستقرار النقدي هو أهم مؤشرات السياسة النقدية لأنه يؤثر بصفة كبيرة على بقية المؤشرات الأخرى الإذخار ، الإستثمار، البطالة ، التضخم .
- تميزت أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في أداة استرجاع السيولة وأداة تسهيل الودائع المغلة للفائدة وأداة الاحتياطي الإلزامي بالفعالية والنشاط في امتصاصها للسيولة الفائضة بشكل نسبي فقط بسبب ضعف القطاع المالي .

2. اختبار فرضيات الدراسة:

انطلاقا مما تم تناوله في هذه الدراسة، وما تم التوصل إليه من نتائج، تظهر نتائج اختبار الفرضيات المطروحة سابقا فيما يلي:

1. اختبار الفرضية الأولى: بالنسبة للفرضية الأولى ، المتعلقة بدور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي من خلال تحقيق الأهداف النهائية المحددة للسياسة النقدية، ذلك بالمرور على الأهداف الأولية و الوسطية هي فرضية محققة، بحيث يكمن تحقيق الإستقرار النقدي من خلال الإستقرار في المستوى العام للأسعار و العمالة الكاملة و رفع معدل النمو،

2. اختبار الفرضية الثانية: يعتبر الإستقرار النقدي أهم مؤشر للسياسة النقدية من أجل تحقيق معدل ايجابي للنموالاقتصادي وضبط الأسعار داخليا (السلع و الخدمات) وخارجيا (سعر الصرف) .

(1) اختبار الفرضية الثالثة: تختلف الأدوات المستعملة في السياسة النقدية باختلاف الحالة الاقتصادية كما أن تطور وتعدد الأزمات يستلزم أدوات جديدة ذات فعالية أكثر ، وهذا ما يثبت صحة الفرضية

(2) اختبار الفرضية الرابعة : كانت هناك آثار مباشرة للسياسة النقدية على الإستقرار النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة وكذلك دور في التأثير على المتغيرات الاقتصادية خلال هذه الفترة .

3) اقتراحات الدراسة:

انطلاقاً من النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة الحالية، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- ✓ ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير مباشرة بالأخص أداة معدل إعادة الخصم، وعمليات السوق المفتوحة والتنويع في استخدام أدوات السياسة النقدية وخاصة من خلال تطوير سوق الأوراق المالية في الجزائر الذي لا يزال ضعيفاً جداً .
- ✓ دمج السياسة المالية مع السياسة النقدية، بحيث تؤثر السياسة النقدية على النقود أما السياسة المالية على الإيرادات و الائتمان، وبالتالي تحقيق فعالية أكبر للاستقرار النقدي.
- ✓ على السلطة النقدية أن تقوم بتوفير الشروط القانونية والتنظيمية لتعزيز سلامة واستقرار السوق النقدي خاصة السوق السوداء الخاصة بسعر الصرف .
- ✓ ضرورة خلق إطار تشريعي مرن في الجزائر، وتوفير كافة الظروف الملائمة، لنجاح سياسة السوق المفتوحة لتكون ذات فعالية أكثر، ليتم الاعتماد عليها ضمن أدوات السياسة النقدية

3. آفاق الدراسة:

ومن هذا المنطلق يمكن اقتراح بعض الدراسات التي قد تكون بمثابة نقطة الانطلاق للمهتمين والباحثين في هذا المجال مستقبلاً، منها:

- ❖ دراسة مقارنة للسياسة النقدية والاستقرار النقدي في الإقتصاد الإسلامي و الوضعي .
- ❖ دور السياسة المالية في تحقيق استقرار المعروض النقدي في الجزائر في غياب سوق مالي .
- ❖ مدى تأثير الأدوات الحديثة للسياسة النقدية على النمو الإقتصادي .
- ❖ دور سياسة الصرف في كفاءة السياسة النقدية في الجزائر .

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، 2001 .
2. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف "مدخل تحليلي ونظري"، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2005 .
3. برعي محمد خليل ، سويبي عبد الهادي ، النقود و البنوك ، مكتبة نهضة الشروق ، مصر ، 1998
4. بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسة النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة 3 ، الجزائر ، 2008
5. جمال خريس و آخرون ، النقود و البنوك ، دار السيرة للنشر و التوزيع ، ط1 ، الأردن ، 2002
6. حسن أحمد عبد الرحيم، إقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2007
7. حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في إقتصاد إسلامي، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، المملكة العربية السعودية، 2006
8. حمزة محمود الزبيدي ، إدارة المصارف ، مؤسسة الوراق ، الطبعة الأولى ، الأردن، 2000
9. رجاء الربيعي ، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي دار آمنة للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2014 .
10. صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر، القاهرة، 2005
11. عبد الحميد عبد المطلب ، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ، 2007
12. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
13. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الإقتصادية، تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 1997
14. عبد المنعم السيد ، النقود و المصارف و الأسواق المالية ، دار الحالم للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2004
15. عقيل جاسم عبد الله ، النقود والمصارف ، دار مجدلاوي للنشر ، ط2 ، الأردن 1999 .
16. عقيل جاسم عبد الله، محاضرات ف النظريات والسياسات النقدية ،مكتبة حامد للنشر، عمان ، 1999 .
17. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006
18. فاروق الشميري ، الاحتياطات النقدية و دورها في الحفاظ على الإستقرار المالي و النقدي ، دار العالم العربي للنشر والتوزيع ، مصر ، 2013
19. لطلو موسى بخاري ، تقييم سياسة الصرف الأجنبي و علاقتها بالسياسة النقدية ، مكتبة حسن العصرية ، لبنان ، 2009
20. محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر، القاهرة، الطبعة الأولى.
21. محمد زكي الشافعي ، مقدمة في النقود و البنوك ، دار النهضة العربية ، مصر 1962

2- أطروحات الدكتوراه:

1. عزازي سامية ، محاولة تقييم أداء أدوات السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1990_ 2021 ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، تخصص إدارة مصرفية ، جامعة الجزائر 3 ، 2022_ 2023 .
2. فريحة نشيدة ، دور السياسة النقدية في الإستقرار النقدي الداخلي 1970-2013- حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2016-2017

3- رسائل الماجستير:

1. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية"، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006
2. إكن لويس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 ، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر3 ، 2011 .
3. جليط الطاهر، أثر التغيرات في كمية النقود على المستوى العام للأسعار دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006.
4. طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، رسالة ماجستير علوم الاقتصادية، نقود ومالية، جامعة الشلف، السنة الجامعية 2004/2005 .
5. عمر سعيدان ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي - حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير علوم التسيير، جامعة العربي بن المهدي أم البواقي ، 2008 -2009 .
6. لغرازي حسبية ، دور فعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي . دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2011 .

4 - مذكرات الماستر :

1. أميرة عمير ، العوجة عبد الكبير ، محددات الاستقرار النقدي في الجزائر 2000 ، 2016 ، مذكرة ماستر اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة المسيلة ، 2018 . 2019 .
2. جناوي شيماء ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي الداخلي - حالة الجزائر -2001-2019 ، مذكرة ماستر علوم اقتصادية ، جامعة المسيلة ، 2020-2021 .
3. نش آية ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020 ، مذكرة ماستر علوم التسيير ، جامعة أم البواقي ، 2020-2021.

5 - المجالات العلمية :

1. أزداد أحمد الدوسي ، أثر السياسة المالية و النقدية على التضخم ، مجلة تكريت ، المجلد 7 ، العدد 23 ، العراق ، 2011
2. إكن لونيس ، تقييم فعالية السياسة النقدية في الجزائر في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015 -2019 ، مجلة الاقتصاد و التنمية المستدامة ، المجلد 5 ، العدد الأول ، 2022 .
3. بن علي فتيحة ، تومي صالح ، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر ، 1990 / 2017 ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، المجلد 16 ، العدد 22 ، 2020 .
4. بن ناقله نصيرة، "استهداف السياسة النقدية للتضخم: دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970 / 2014 ، مجلة مجاميع المعرفة ، المجلد 3 ، العدد الأول ، 2017 .
5. صاري علي ، السياسة النقدية غير التقليدية : الأدوات و الأهداف ، المجلة الجزائرية للعلوم و السياسات الاقتصادية ، جامعة سوق أهراس ، العدد 4 ، 2013

6. عادل مختاري و آخرون ، قياس أثر السياسة النقدية على الإستقرار النقدي في الجزائر 1990. 2019. مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال ، العدد الأول ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة المسيلة ، ماي 2021
7. محمد راتول، صلاح الدين كروش، " تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000/ 2010 ، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العدد 66 ، 2014 .

6 - المداخلات في الملتقيات العلمية:

1. أميمة طوقات ، دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية ، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا ، على ضوء التجارب العمومية العالمية ، 2-3 جوياية 2005.
2. بوضياف مختار ، صالح سنوساوي ، التمويل غير التقليدي و أثاره على الإستقرار النقدي في الجزائر ، ملتقى وطني حول أسباب وتداعيات انخفاض القدرة الشرائية للدينار الجزائري على الإستقرار الإقتصادي في الجزائر وسبل معالجتها، جامعة ميلة ، 30 نوفمبر 2022.

7 - المراسيم والقوانين:

1. تقارير بنك الجزائر لسنة 2016 ، 2021 ، 2022 .
2. قانون النقد والقرض 10/90 ، المادة 55 ، 70 ، 71 ، 93 .
3. النشرات الإحصائية رقم 53 ، 54 ، 55 ، 56 ، لسنة 2021 .